

المؤشرات الاقتصادية

ECONOMIC INDICATORS

قطاع الاستثمار والموارد - الدعم الفني للإستثمار



بنك الاستثمار القومي

NATIONAL INVESTMENT BANK

تنمية مصر رسالتنا



قطاع الاستثمار والموارد
الدعم الفني للاستثمار

بنك الاستثمار القومي

NATIONAL INVESTMENT BANK



المؤشرات
الاقتصادية

ECONOMIC INDICATORS

مجلس الإدارة

(رئيس) الدكتورة/ هالة حلمي السعيد
وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية

(نائب) السيد/ محمود منتصر إبراهيم
نائب رئيس مجلس إدارة بنك الاستثمار القومي والعضو المنتدب

(عضو) السيد/ أسامة عبد المنعم صالح
وزير الاستثمار الأسبق

(عضو) السيد/ محمد محمود الأتري
رئيس مجلس إدارة بنك مصر

(عضو) السيد/ شريف سمير محمود سامي
الرئيس السابق للهيئة العامة للرقابة المالية

(عضو) السيد/ عمر محمد حسن
مستشار السيدة الدكتورة / وزيرة التضامن الإجتماعي

(عضو) الدكتور/ خالد سري صيام
رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية السابق

(عضو) السيد/ شريف عاشور
وكيل المحافظ لقطاع الرقابة والإشراف

(عضو) المستشار/ علاء الدين شهاب أحمد
نائب رئيس مجلس الدولة
رئيس إدارة فتوى رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء وملحقاتها

(عضو) السيد/ أبو بكر عبد الحميد حسن
مستشار السيد الدكتور / وزير المالية

(عضو) المستشار/ محمد عبدالوهاب
الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

(عضو) السيد / رامي أحمد عادل أبوالنجا
نائب محافظ البنك المركزي المصري

المحتويات

٤

متابعة استثمارات الخطة والنشاط التمويلي للبنك

٧

جهود مصر لمواجهة أزمة فيروس كورونا

١٤

أهم مؤشرات الاقتصاد المصري

٢٤

النقل تحقق انجازات كبيرة في الربط بين المحافظات

٢٨

هبوط أسعار النفط تعمق الآثار السلبية لفيروس كورونا على الاقتصادات العالمية

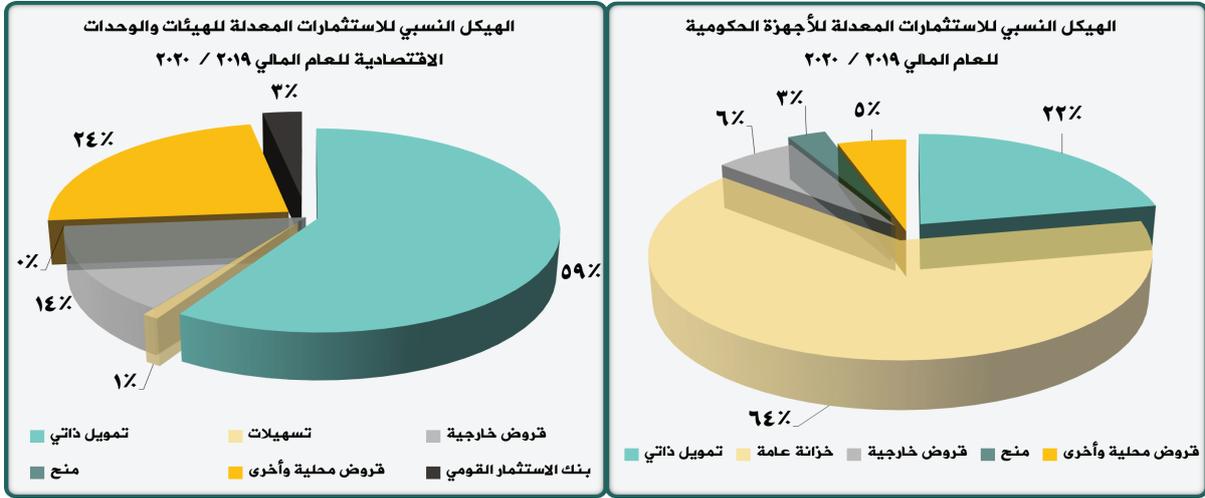
٣٣

أهم ملامح وإقتصاديات مساهمات البنك

متابعة استثمارات خطة الدولة الاقتصادية والاجتماعية والنشاط التمويلي لبنك الاستثمار القومي خلال التسعة شهور الأولى من عام ٢٠٢٠ / ٢٠١٩

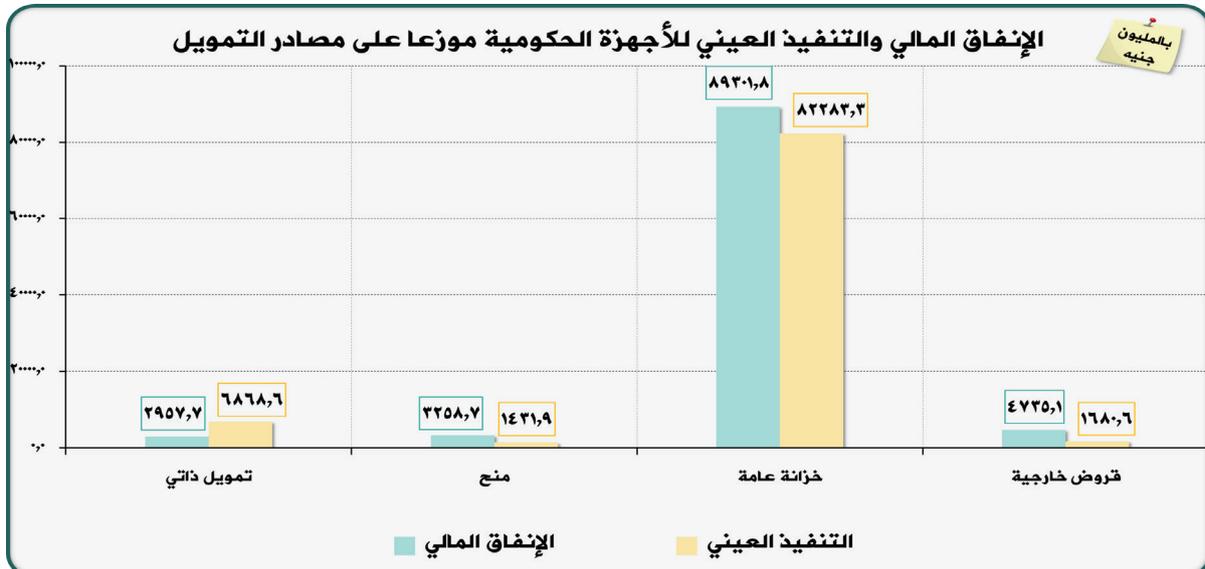
- بلغت جملة الاستثمارات الأصلية المستهدفة بخطة عام ٢٠٢٠/١٩ نحو ٢٩٧,٩ مليار جنيه، منها نحو ٢١١,٢ مليار جنيه للأجهزة الحكومية (تتضمن نحو ١٣٣,١ مليار جنيه تمويل من الخزانة العامة وبنسبة نحو ٦٣٪ من خطة الأجهزة الحكومية مجتمعة)، ونحو ٨٦,٦ مليار جنيه للهيئات والوحدات الاقتصادية (تتضمن نحو ٢,٧ مليار جنيه تمويل بنك الاستثمار وبنسبة نحو ٣,١٪ من الخطة الأصلية للهيئات والوحدات الاقتصادية).

- وبلغت جملة التعديلات الاستثمارية بخطة عام ٢٠٢٠/١٩ نحو (٠,٥) مليار جنيه، لتصبح جملة الاستثمارات المعدلة بخطة ذات العام نحو ٢٩٧,٤ مليار جنيه.

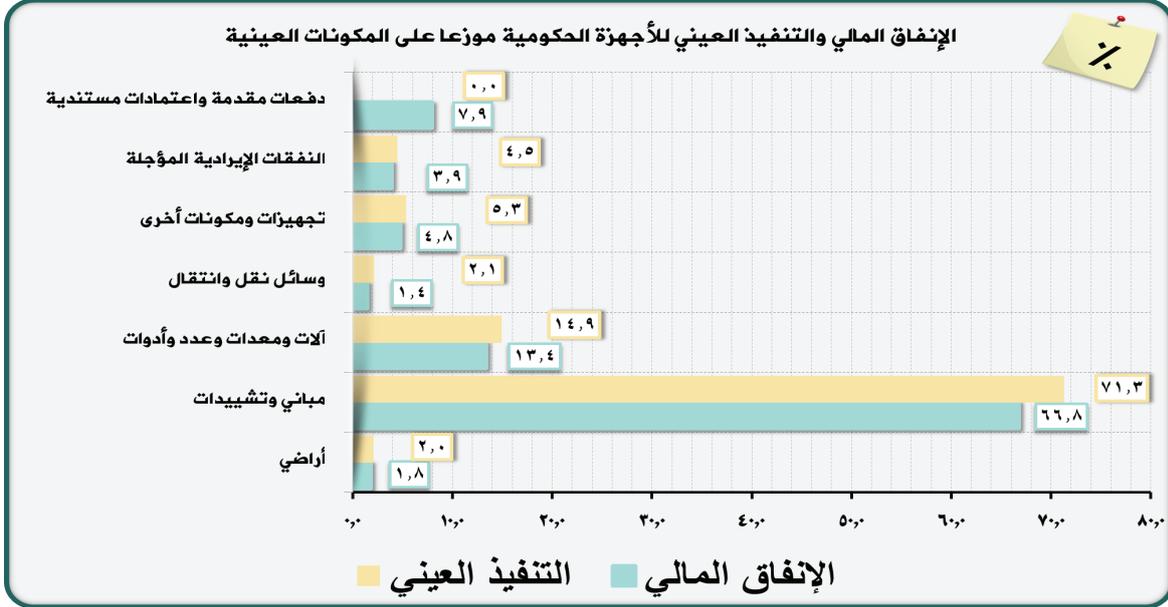


أولاً: الأجهزة الحكومية

- يمثل الإنفاق المالي والتنفيذ العيني من الخزانة العامة خلال التسعة شهور الأولى من عام ٢٠٢٠/١٩ معظم الإنفاق والتنفيذ للأجهزة الحكومية، بينما لم يتجاوز الإنفاق والتنفيذ من باقي مصادر التمويل نسبة ١٠,٩٪، ١٠,٨٪ على التوالي، ويوضحه الشكل التالي:-

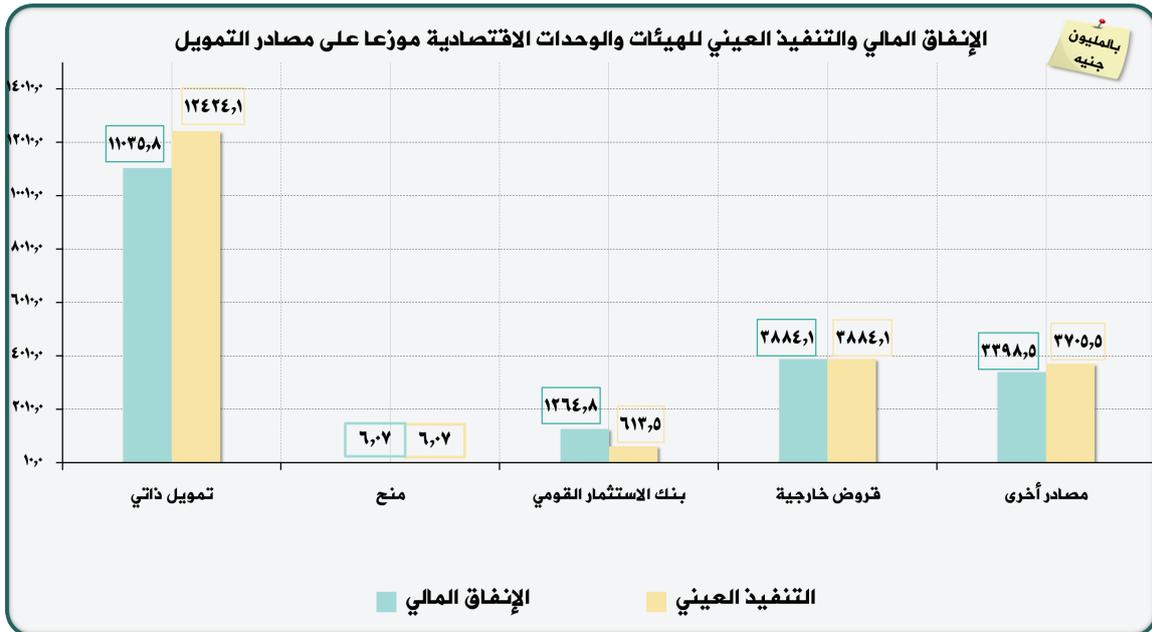


- بلغ الإنفاق المالي والتنفيذ العيني من بند المباني والتشييدات أكثر من ضعفي الإنفاق والتنفيذ على باقي بنود المكونات العينية مجتمعة كما يتضح من الشكل التالي:-



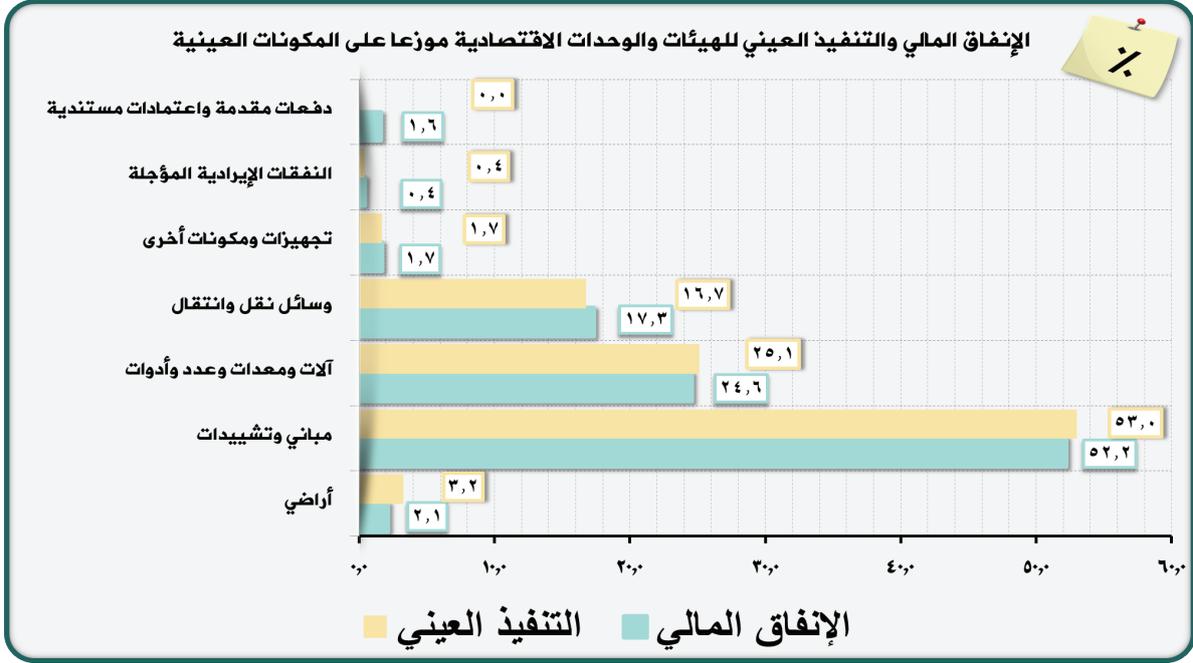
ثانياً: الهيئات والوحدات الاقتصادية

- بلغ كلا من الإنفاق المالي والتنفيذ العيني بمشروعات الهيئات والوحدات الاقتصادية خلال التسعة شهور الأولى من عام ٢٠٢٠/١٩ نحو ١٩٥٨٩,١ ، ٢٠٦٣٣,٢ مليون جنيه على التوالي، موزعة على مصادر التمويل المختلفة كما يلي:



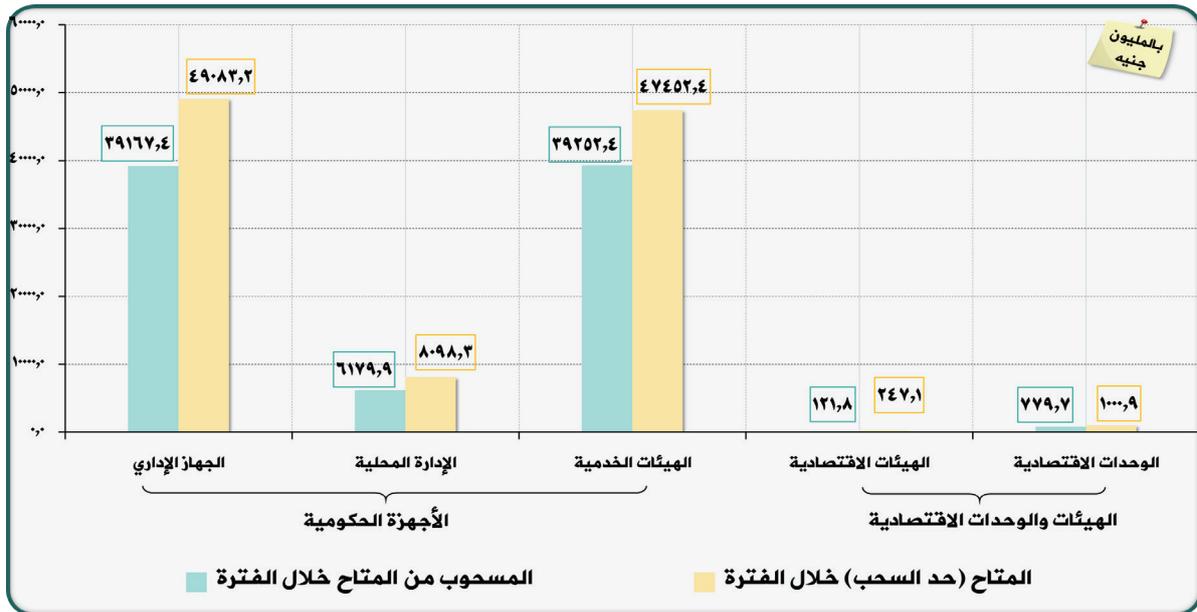
- هذا وقد بلغت نسبة كلا من الإنفاق المالي والتنفيذ العيني للتمويل الذاتي المعدل نحو ٥٦,٣%، ٦٠,٢% على التوالي، بينما من بنك الاستثمار القومي المعدل نحو ٦,٥%، ٣,٠% على التوالي.

- كما هو الحال في الأجهزة الحكومية فإن الإنفاق المالي والتنفيذ العيني من بند المباني والتشييدات يمثل نحو ٥٢,٢٪، ٥٣٪ لكافة بنود المكونات العينية المعدلة مجتمعة كما يتضح من الشكل التالي:



ثالثا: متابعة نشاط البنك التمويلي خلال التسعة شهور الأولى لعام 2020 / 2019

- بلغت جملة التمويل المتاح عن طريق بنك الاستثمار القومي خلال الفترة نحو ١٠٥٨٨١,٩ مليون جنيه للاستخدامات الاستثمارية، منه نحو ١٠٤٦٣٤ مليون جنيه للأجهزة الحكومية بنسبة نحو ٩٨,٨٪ من جملة المتاح خلال الفترة، وبنسبة نحو ٧٨٪ من جملة التمويل المستهدف المعدل للبنك والخزانة، كما في الشكل التالي:



* المسحوب للهيئات والوحدات الاقتصادية هو مجموع ما تم سحبه من المتاح للعام الحالي والمسحوب من المرحل للأعوام السابقة.



جهود مصر لمواجهة أزمة فيروس كورونا

وشملت هذه الإجراءات الاحترازية إجراءات الحماية الاجتماعية التي اتخذتها الحكومة لمواجهة الفيروس لحماية الموظفين عن طريق تقليل أعدادهم في أماكن عملهم سواء في القطاع الحكومي أو الخاص، وتحسين المعاشات لضمان توفير مستوى معيشة مناسب لأصحاب المعاشات، فضلا عن توسيع شبكة الحماية الاجتماعية لتشمل العمالة غير المنتظمة، هذا إلى جانب حماية الطلاب من خلال استخدام تقنيات التعلم عن بعد.

كما شملت الإجراءات السياسات النقدية والمالية التي تم اتخاذها للحفاظ على معدلات أداء الاقتصاد التي تم تحقيقها، إلى جانب الإجراءات المتخذة لحماية سوق البورصة المصرية والمتعاملين فيها، فضلا عن دعم قطاع السياحة الذي يعد أحد أكثر القطاعات التي تأثرت بالسلب بسبب الجائحة.

بذلت الحكومة المصرية جهودا ملموسة منذ بداية ظهور جائحة كورونا المستجد "كوفيد-19" وذلك للسيطرة على انتشاره وللمحد من آثاره السلبية، من خلال إتباع سلسلة من الإجراءات الاحترازية والوقائية، سواء إجراءات طبية وقائية للحيلولة دون الإصابة بالفيروس، أو إجراءات على الأصدقاء الاقتصادية والاجتماعية والمالية للتخفيف من حدة تداعياته خصوصا على القطاعات الأكثر تأثرا وتضررا، مع مراعاة تحقيق التوازن بين الحفاظ على مسافات التباعد الاجتماعي من ناحية، وحماية الاقتصاد من أي صدمات مستقبلية قد تنتج عن إنتشار الفيروس من ناحية أخرى.

ونجحت الحكومة المصرية من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي في التخفيف من حدة صدمة جائحة الفيروس، خصوصا أن التأثير السلبي للجائحة كان من الممكن أن يكون أكثر حدة لولا الخطوات الجادة التي سبق اتخاذها خلال السنوات الأخيرة.

ونستعرض في هذا الصدد، جهود الدولة المصرية لمجابهة أزمة فيروس "كوفيد-19":

أولاً: على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والمالي : جهود الدولة المصرية:

في البداية جاء قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٨ لسنة ٢٠٢٠ بإعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد لمدة ثلاثة أشهر، وتفويض رئيس مجلس الوزراء في إختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في قانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨.

ثم كانت قرارات رئيس الجمهورية في ٢٢ مارس ٢٠٢٠ والتي تمثل في مجملها منظومة عمل متكاملة لمواجهة مخاطر فيروس كورونا وهي:

• ضم العلاوات الخمس المستحقة لأصحاب المعاشات بنسبة ٨٠٪ من الأجر الأساسي، ومنح العلاوة الدورية السنوية للمعاشات بنسبة ١٤٪ من العام المالي القادم.



• وقف قانون ضريبة الأقطان الزراعية لمدة عامين.
• دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ومنتاهية الصغر بتأجيل الاستحقاقات الائتمانية لمدة ٦ أشهر.
• إطلاق مبادرة "العملاء المتعثرين" المتضررين من القطاع السياحي .

• توجيه وزارة المالية بتخصيص ١٠٠ مليار جنيه لمواجهة فيروس كورونا وتمويل خطة الدولة الشاملة في هذا المجال.

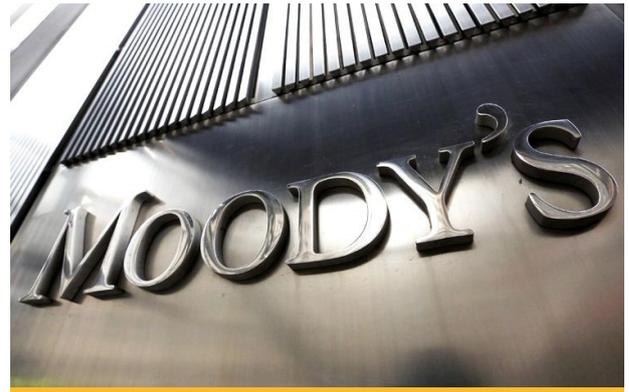
كما تم توجيه موارد مالية لوزارة النقل لمواجهة التكدسات البشرية الكبيرة لمطرو الأنفاق والسكك الحديدية وهيئة النقل العام، وتعقيم وتطهير هذه الوسائل.

وتم كذلك توجيه جزء من هذا الدعم للمصالح الحكومية، مثل الشهر العقاري، والسجل المدني وإدارت المرور، وتنظيم حركة دخول وخروج المواطنين ومراعاة القدرة الاستيعابية لهذه الأماكن التي تشهد زحاما كبيرا لإنهاء مصالح المواطنين.

وأكدت الحكومة على توفير مخزون استراتيجي من السلع الغذائية والزيوت والقمح والأرز والذرة.

وأشادت الأمم المتحدة، بهذه الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية من أجل السيطرة على انتشار جائحة كورونا والتخفيف من تبعاتها الاجتماعية والاقتصادية.

وأشار تقرير صادر عن مؤسسة "موديز" للتصنيف الائتماني، الإبقاء على التصنيف الائتماني لمصر بالعملتين المحلية والأجنبية، كما هو عند مستوى "B 2"، مع الإبقاء أيضا على النظرة المستقبلية المستقرة للاقتصاد المصري، مؤكدا أن ذلك يعكس استمرار ثقة المؤسسات الدولية ومؤسسات التصنيف الائتماني في قدرة الاقتصاد المصري على التعامل الإيجابي مع أزمة "كورونا"، بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها الدولة خلال الفترة الماضية.



- تخصيص مبلغ ٥٠ مليار جنيه للتمويل العقاري متوسطي الدخل من خلال البنوك، بسعر عائد ٨٪.
- تخصيص ٢٠ مليار جنيه من البنك المركزي لدعم البورصة المصرية .
- المشاركة في اجتماعات مجالس إدارات البنوك عبر الفيديو أو الهاتف خلال العام ٢٠٢٠.



جهود الحكومة المصرية:

بذلت الحكومة المصرية جهودا ملموسة منذ بداية ظهور آثار فيروس كورونا المستجد "كوفيد - 19"، وقامت بإصدار العديد من القرارات في إطار الإجراءات الاحترازية التي تواجهها الدولة لمواجهة أزمة الفيروس.

ونستعرض فيما يلي أهم القرارات الوزارية التي اتخذت في هذا الشأن، والهدف المرجو من وراء كل قرار:

• **قرار رقم ٦٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٩ مارس ٢٠٢٠** بشأن تعليق جميع الفعاليات التي تتطلب تواجد أية تجمعات كبيرة للمواطنين أو التي تتطلب انتقالهم بين المحافظات بتجمعات كبيرة مثل (الحفلات الفنية والإحتفالات الشعبية والموالد والمعارض والمهرجانات)، وذلك لحين إشعار آخر.

- خفض أسعار الكهرباء للصناعة بقيمة ١٠ قروش .
- توفير مليار جنيه للمصدرين خلال شهري مارس وأبريل ٢٠٢٠ لسداد جزء من مستحقاتهم .
- رفع الحجوزات الإدارية على كافة الممولين الذين لديهم ضرائب واجبة السداد مقابل ١٠٪ فقط من الضريبة المستحقة عليهم .



جهود البنك المركزي المصري:

- تخفيض أسعار العائد لدى البنك المركزي ٣٪ مع إتاحة الحدود الائتمانية لتمويل رأس المال وبالأخص صرف رواتب العاملين بالشركات .
- تأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والأفراد، لمدة ستة أشهر، مع عدم تطبيق غرامات أو عوائد إضافية على التأخر في السداد.
- اتخاذ الإجراءات التي تحد من التعاملات النقدية وتيسير استخدام وسائل وأدوات الدفع الإلكتروني.
- إتاحة التمويل اللازم لاستيراد السلع الاستراتيجية ودعم القطاعات والشركات الأكثر تأثرا.
- دراسة القطاعات الأكثر تأثرا بانتشار فيروس كورونا لتقديم الدعم اللازم لها وإعفاء الأجانب من الأرباح الرأسمالية نهائيا .
- زيادة المبلغ المخصص لمبادرة التمويل السياحي لتتضمن استمرار تشغيل الفنادق وتمويل مصاريفها الجارية بمبلغ يصل إلى ٥٠ مليار جنيه، مع تخفيض تكلفة الإقراض لتلك المبادرة إلى ٨٪.

• **قرار رقم ٧٢٤ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٢٠**
بشأن تعليق العروض المقامة في دور السينما والمسارح
لحين صدور إشعار آخر.

• **قرار رقم ٧٣٩ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ١٩ مارس ٢٠٢٠**
بشأن تحديد مواعيد غلق بعض المحال والمنشآت
والمطاعم والمراكز التجارية، بغلقها ابتداء من الساعة
السابعة مساء وحتى الساعة السادسة صباحا أمام
الجمهور، باستثناء أماكن بيع السلع الغذائية والمخابز
والصيدليات وخدمة التوصيل للمنازل.



• **قرار رقم ٧٤٠ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ١٩ مارس ٢٠٢٠**
بشأن تحديد مواعيد غلق الأندية الرياضية والشعبية
ومراكز الشباب بكافة أنحاء الجمهورية اعتبارا من
الساعة السابعة مساء وحتى الساعة السادسة صباحا
بكافة أنحاء الجمهورية حتى يوم ٣١ مارس ٢٠٢٠.

• **قرار رقم ٧٦٨ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٢٠**
بشأن حظر انتقال أو تحرك المواطنين على جميع
الطرق من الساعة السابعة مساء وحتى الساعة
السادسة صباحا، درءا لأية تداعيات محتملة لفيروس
كورونا المستجد، مع السماح بالحركة الضرورية
المرتبطة بالاحتياجات الطارئة التي يقدرها مأموري
الضبط القضائي. وعلى أن يسري بهذه الأحكام لمدة
خمسة عشر يوما من تاريخ العمل به. مع إغلاق
المقاهي والكافيتريات والكافيهات والكازينوهات
والملاهي والنوادي الليلية والحانات، وما يماثلها من
المحال والمنشآت، والمحال التي تقدم الترفيه.

• **قرار رقم ٧١٧ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ١٤ مارس ٢٠٢٠**
بشأن تعليق الدراسة في جميع المدارس والمعاهد
والجامعات أيا كان نوعها، وكذلك أي تجمعات
للطلبة بهدف تلقى العلم، تحت أي مسمى وتعليق
حضانات الأطفال أيا كان نوعها، وذلك مدة
أسبوعين، اعتبارا من يوم الأحد الموافق ١٥ مارس
٢٠٢٠، حتى السبت الموافق ٢٨ مارس عام ٢٠٢٠.

• **قرار رقم ٧١٨ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٠**
بشأن تعليق حركة الطيران الدولي في جميع المطارات
المصرية اعتبارا من الساعة الثانية عشرة ظهر يوم
الخميس الموافق ١٩ من مارس عام ٢٠٢٠ بتوقيت
القاهرة، وحتى نهاية يوم الثلاثاء الموافق ٣١ من
مارس عام ٢٠٢٠ بتوقيت القاهرة، وذلك كتدبير
احترازي في إطار خطة الدولة الشاملة للتعامل مع
أي تداعيات محتملة لفيروس كورونا المستجد.

• **قرار رقم ٧١٩ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٠**
بشأن بعض التدابير الاحترازية بوحدات
الجهاز الإداري للدولة والتي أجازت أداء مهام العمل
من المنزل لمن تسمح لهم طبيعة عملهم بهذا،
ويؤدي باقي الموظفين مهام وظائفهم بالتناوب فيما
بينهم حسب طبيعة عملهم، كما منح القرار أجازات
إستثنائية لأصحاب الأمراض المزمنة، و للموظف
المخالط لمصاب بمرض معد، كما راعى القرار الموظفة
الحامل أو التي ترعى طفلاً أو أكثر يقل عمره عن
إثني عشرة سنة ميلادية بمنحها أجازة إستثنائية طوال
مدة سريان القرار.





بكافة أنحاء الجمهورية على جميع الطرق بدءاً من الساعة التاسعة مساءً وحتى الساعة السادسة صباحاً وذلك خلال الفترة من تاريخ العمل بأحكام هذا القرار حتى نهاية شهر رمضان المعظم. وأن يستمر إغلاق جميع المحال التجارية والحرفية، بما فيها محال بيع السلع وتقديم الخدمات، والمراكز التجارية "المولات التجارية" أمام الجمهور بدءاً من الساعة الخامسة مساءً وحتى الساعة السادسة صباحاً. مع استمرار سريان ما تم اتخاذه سابقاً من قرارات متعلقة بخطة الدولة الشاملة لمواجهة فيروس كورونا.

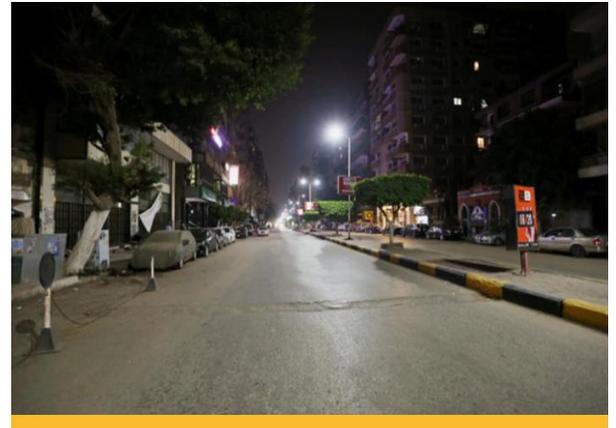
قرار رقم ١٠٦٩ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ١٩ مايو ٢٠٢٠ بشأن الاستمرار في حماية المواطنين من أي تداعيات لفيروس كورونا، ونص على أن يحظر انتقال أو تحرك المواطنين بكافة أنحاء الجمهورية على جميع الطرق بدءاً من الساعة الثامنة مساءً وحتى الساعة السادسة صباحاً، وذلك خلال الفترة من يوم السبت الموافق ٣٠ مايو ٢٠٢٠ ولمدة خمسة عشر يوماً. مع استمرار سريان ما تم اتخاذه سابقاً من قرارات متعلقة بخطة الدولة الشاملة لمواجهة فيروس كورونا.

• قرار رقم ٨٥٢ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٨ أبريل ٢٠٢٠

بشأن استمرار حظر انتقال وتحرك المواطنين، والذي فرض حظر انتقال المواطنين بكافة أنحاء الجمهورية على جميع الطرق من الساعة الثامنة مساءً وحتى الساعة السادسة صباحاً، وذلك لمدة خمسة عشر يوماً. واستمرار سريان ما تم اتخاذه سابقاً من قرارات متعلقة بخطة الدولة الشاملة لمواجهة فيروس كورونا.

• قرار رقم ٩٣٩ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٣ أبريل ٢٠٢٠

بشأن استمرار خطة الدولة الشاملة لحماية المواطنين من أي تداعيات محتملة لفيروس كورونا وقبل حلول شهر رمضان، مد العمل بحظر التجول من الساعة التاسعة مساءً وحتى الساعة السادسة صباحاً، بدءاً من يوم الجمعة الموافق ٢٤ إبريل ٢٠٢٠، ولمدة خمسة عشر يوماً. وفتح جميع المحلات والمراكز التجارية طوال أيام الأسبوع حتى الساعة الخامسة مساءً، وفتح بعض الخدمات الحكومية تدريجياً اعتباراً من الأسبوع التالي، واستمرار خدمة التوصيل للمنازل من قبل المطاعم خلال الفترة المقبلة على مدار أيام الأسبوع. مع استمرار سريان ما تم اتخاذه سابقاً من قرارات متعلقة بخطة الدولة الشاملة لمواجهة فيروس كورونا.



• قرار رقم ١٠٢٤ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٨ مايو ٢٠٢٠

بشأن حماية المواطنين من أي تداعيات لفيروس كورونا. ونص على أن يحظر انتقال أو تحرك المواطنين

المسلحة عددا من الإجراءات يمكن توضيح أهمها على النحو التالي:

• تطويع المقومات الطبية: حيث قامت إدارة الإطفاء والإنقاذ بتجهيز عرباتها ومعداتهما بحاليل لاستخدامها في أعمال التطهير وتعقيم الأماكن الحيوية، وقد تم تجهيز نحو ٢٤ عربة إطفاء. في الوقت ذاته، قامت وحدات الحرب الكيماوية بالقوات المسلحة بإجراء حملة مكثفة لتطهير وتعقيم الأماكن والمنشآت والمرافق الحيوية في الدولة المصرية، كما امتد العمل ليشمل عددا من الميادين والشوارع الرئيسية. كما قامت أيضا بعمل تحليلات الـ(PCR) اللازمة لفحص المشتبه في إصابتهم؛ وذلك من خلال قسم الوقاية البيولوجية بالمعامل الرئيسية للحرب الكيماوية.

• رفع درجة استعداد ٤٥ مستشفى عسكري، وتخصيص ٢٢ مستشفى عزل بإجمالي ٤٠٠٠ سرير منهم ٣٠٠ سرير رعاية مركزة مزودة بعدد ١٤٠ جهاز تنفس صناعي، وذلك لصالح القطاع المدني. وتطويع أربعة مستشفيات ميدانية متنقلة بطاقة ٥٠٢ سرير مجهزة بأحدث معدات وقدرات العلاج والعزل الطبي، وتنفيذ خطة تأهيل للأطقم الطبية، وأطقم التمريض من كلية الطب بالقوات المسلحة لتقديم الدعم الكامل لوزارة الصحة.

• وضع كافة إمكانات إدارة المركبات وجهاز النقل العام للقوات المسلحة لتقليل كثافة المواطنين.



• **قرار رقم ١١٩٦ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ١١ يونيو ٢٠٢٠** بشأن استكمال الإجراءات التي من شأنها حماية المواطنين من أي تداعيات لفيروس كورونا، وينص على حظر انتقال أو تحرك المواطنين بكافة أنحاء الجمهورية على جميع الطرق بدءا من الساعة الثامنة مساء وحتى الساعة الرابعة صباحا. ونص القرار على أن يسري العمل بهذه الأحكام من يوم الأحد الموافق ١٤ يونيو ٢٠٢٠ حتى نهاية شهر يونيو من العام ذاته. مع استمرار سريان ما تم اتخاذه سابقا من قرارات متعلقة بخطة الدولة الشاملة لمواجهة فيروس كورونا.

جهود القوات المسلحة المصرية:

• في أوقات سابقة كانت الأدوار الدفاعية تعتبر المهمة الأولى للقوات المسلحة، وبمرور الوقت شهدت الساحتان الدولية والإقليمية عددا من التحولات، وهو ما ساهم في إضفاء مهام جديدة، وأدوار غير تقليدية على القوات المسلحة. وقد لعب الجيش المصري منذ الوهلة الأولى دورا مهما في هذه الأزمة ولا يزال، فمنذ إعلان وزارة الصحة المصرية عن اكتشاف أول إصابة بفيروس كورونا عملت القوات المسلحة على حشد كافة طاقاتها وإمكاناتها للمساهمة في تطويق الفيروس والعمل على الحد من انتشاره، ومن أجل ذلك اتخذت القوات

لكل محافظة. وتعقيم المنشآت الحكومية والخاصة وبعض الشوارع والمبادين الرئيسية. وإطلاق مبادرات مجتمعية لتطهير الأماكن العامة والشوارع الرئيسية والمنازل. وتنفيذ برامج توعية إعلامية مكثفة بطبيعة فيروس كورونا المستجد وطريق انتشاره وكيفية الوقاية منه، في كافة وسائل الإعلام. وقيام القوات المسلحة بتوزيع الكمادات الطبية الواقية والمطهرات علي المواطنين مجاناً، وذلك بالأماكن العامة والميادين الرئيسية ومحطات المترو ومواقف النقل الجماعي وفي الأحياء كثيفة السكان.

• وكان من تلك الإجراءات كذلك تخصيص ١٠٠ مليار جنيه من الاحتياطات المالية للدولة لتمويل الإجراءات الطبية الوقائية للحيلولة دون الإصابة بالفيروس.

• و فيما يخص قطاع الدواء، كشفت أزمة كورونا عن نجاح الاستراتيجية المصرية في توفير الدواء في الأسواق، واستطاعت هيئة الشراء الموحد والهيئة العليا للدواء في تأمين سوق الدواء المصري، والحفاظ على مخزون إستراتيجي دائم يغطي فترة ستة أشهر.

• وعلى مستوى دعم القطاع الطبي: زيادة صرف بدل العدوى للأطباء والممرضين لدعمهم في القيام بالمهام المكلفين بها. وكذلك توفير مستلزمات التعقيم والوقاية لهم.

• منع الاحتكار والاستغلال، حيث سعت القوات المسلحة لتقديم كافة سبل وأشكال الدعم عبر توفير الاحتياجات الأساسية، والسلع التموينية اللازمة للمواطن بعيداً عن جشع التجار، كما عملت القوات المسلحة على ضخ ومضاعفة المعروض من المطهرات والمحاليل التي تستخدم في أعمال التطهير والتعقيم وتوفيرها بأسعار مناسبة للجميع.

ثانياً: في مجال الرعاية الصحية ودعم القطاع الطبي:

• تضمنت الخطة الشاملة التي تبنتها الحكومة المصرية لمواجهة آثار فيروس كورونا سواء على مستوى الرعاية الصحية للمواطنين، أو على مستوى دعم القطاع الطبي المصري.

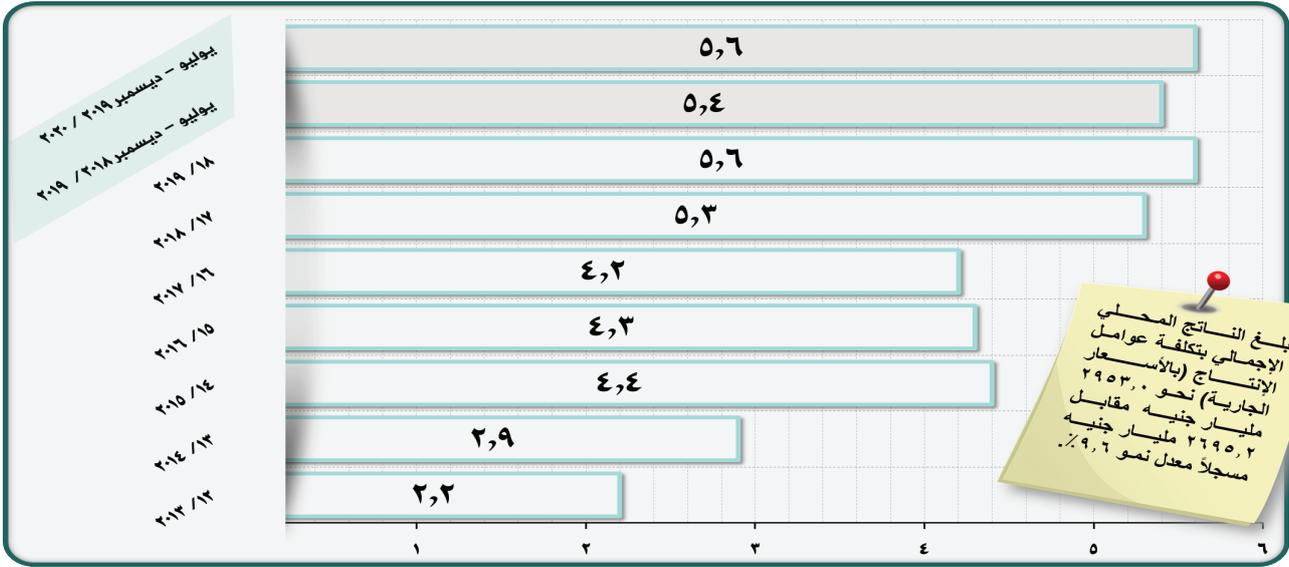
• وكان من أبرز الإجراءات الطبية الوقائية التي اتخذتها مصر لمنع انتقال فيروس كورونا المستجد وتقديم الرعاية الصحية للمواطنين تمثلت في: تخصيص مستشفى للعزل بكل محافظة في بداية استشعار الأزمة. وتوفير الأجهزة الطبية، والتعقيم، وطواقم الأطباء، والتمريض والمستلزمات الطبية، وتخصيص قسم في كل مستشفى به غرف استقبال وطوارئ للحالات القادمة للكشف أو الاشتباه فيها قبل ترحيل الإيجابي منها لمستشفى العزل الرئيسي



أهم مؤشرات الاقتصاد المصري

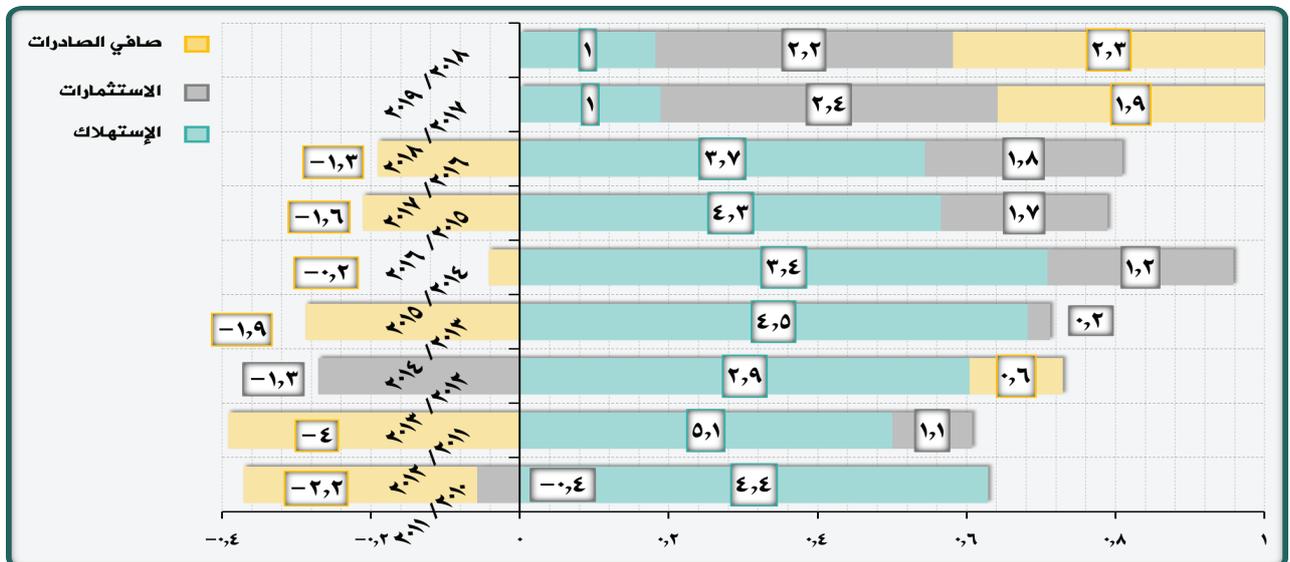
أولاً: مؤشرات القطاع الحقيقي تطور معدل نمو الناتج المحلي

وفقاً لنشرة البنك المركزي (إبريل ٢٠٢٠)، بلغ الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (بالأسعار الثابتة ٢٠١٦/٢٠١٧) نحو ١٩٨٠,٨ مليار جنيه خلال النصف الأول (يوليو/ ديسمبر) من السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، مقابل ١٨٧٤,٩ مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة بمعدل نمو ٥,٦%. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (بالأسعار الجارية) نحو ٣٠٩٥,٠ مليار جنيه مقابل ٢٧٨٧,٢ مليار جنيه بمعدل نمو ١١,٠%.



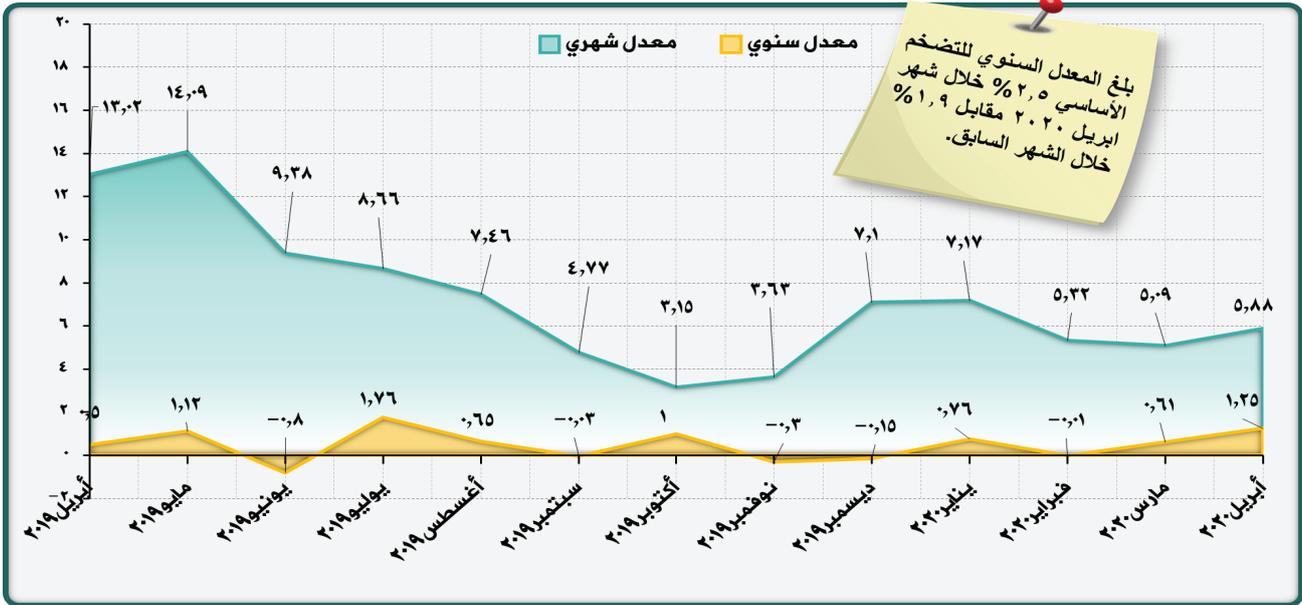
أهم بنود الإنفاق المحركة للنمو

حقق صافي الصادرات مساهمة إيجابية في النمو ب ٢,٣ نقطة مئوية في ٢٠١٩/ ٢٠١٨ مقارنة بمساهمة قدرها ١,٩% في العام السابق. كما ساهم الإستهلاك الخاص والعام في النمو مستقرًا عند ١,٠ نقطة مئوية. فضلاً عن مساهمة الاستثمارات في النمو بنسبة ٢,٢ نقطة مئوية، مقارنة ب ٢,٤ نقطة مئوية في العام السابق. وارتفع مؤشر الإنتاج الإجمالي بنسبة ٥,٣% على أساس شهري ليحقق ١٤١,٨ نقطة خلال سبتمبر ٢٠١٩ مقارنة ب ١٣٤,٦ نقطة خلال الشهر السابق.



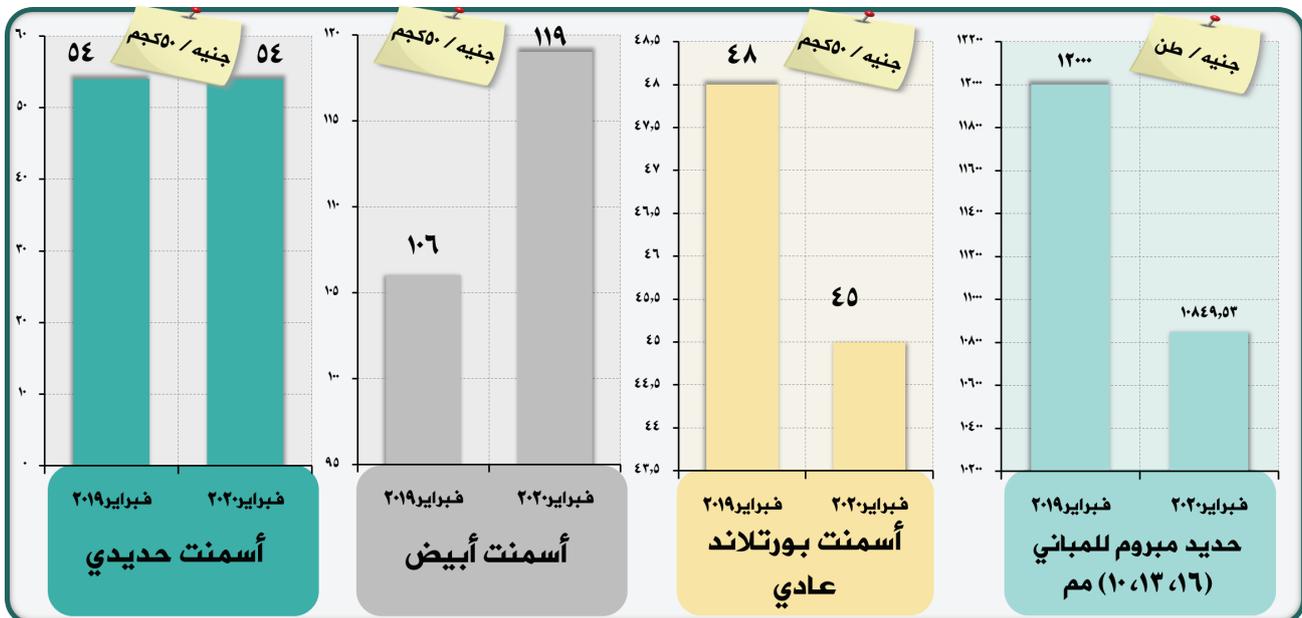
معدل التضخم وفقاً لأسعار المستهلكين

ارتفع معدل التضخم السنوي وفقاً للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين (حضر) الذي أعلنه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في ١٠ مايو ٢٠٢٠ إلى ٥,٩% في ابريل ٢٠٢٠، مقابل ٥,١% خلال شهر مارس ٢٠٢٠. كما سجل التضخم العام معدلاً شهرياً بلغ ١,٣% خلال شهر ابريل ٢٠٢٠، مقابل ٠,٦% خلال شهر مارس ٢٠٢٠. وارتفع المعدل الشهري للتضخم الأساسي -المعد من قبل البنك المركزي المصري- ليبلغ ١,٠% في ابريل ٢٠٢٠، مقابل ٠,٤% خلال شهر مارس ٢٠٢٠.



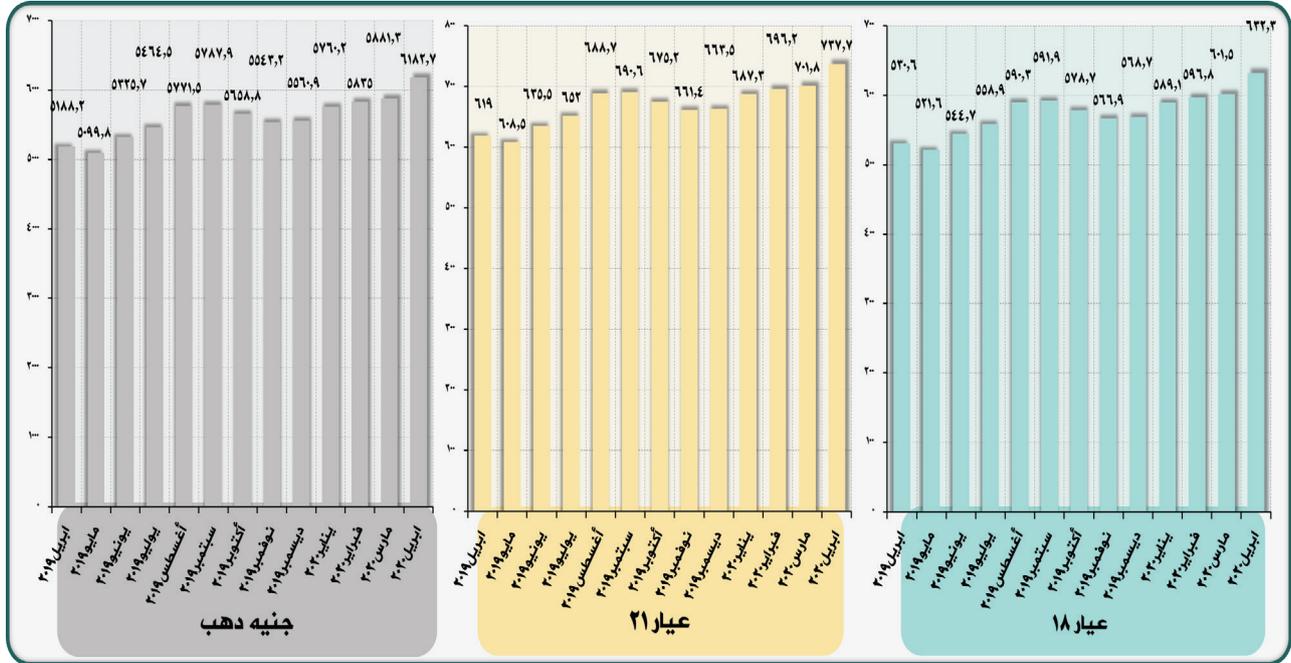
تطور أسعار مواد البناء: الحديد - الأسمنت

بلغ متوسط سعر بيع حديد التسليح المبروم (١٠، ١٣، ١٦ مم) للطن ١٠٨٤٩,٥٣ جنيه في شهر فبراير ٢٠٢٠ مقابل ١٢٠٠٠ جنيه في فبراير ٢٠١٩، بمعدل إنخفاض ٩,٦%، وبلغ متوسط سعر أسمنت بورتلاند عادي ٩٠٠ جنيه للطن في فبراير ٢٠٢٠ مقابل ٩٨٠ جنيه للطن في فبراير ٢٠١٩، بمعدل إنخفاض قدره ٨,٢%، كما بلغ متوسط سعر الأسمنت الأبيض ٢٣٨٠ جنيه للطن في فبراير ٢٠٢٠ مقابل ٢١٢٠ جنيه للطن في فبراير ٢٠١٩، بمعدل زيادة قدرها ١٢,٢٦%.



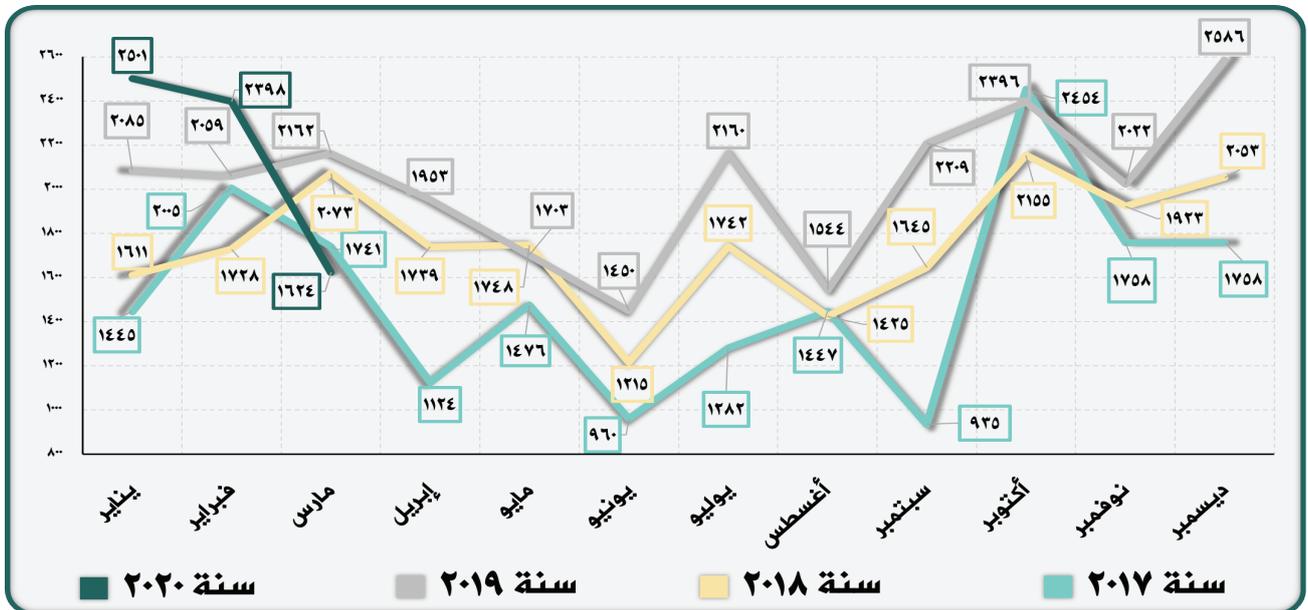
تطور أسعار الذهب

بلغ متوسط سعر الجنيه الذهب نحو ٦١٨٢,٧ جنيها خلال شهر أبريل ٢٠٢٠ بارتفاع بلغ معدله ٥,١% مقارنة بشهر مارس ٢٠٢٠، كما بلغ متوسط سعر الجرام من الذهب عيار ٢١ نحو ٧٣٧,٧ جنيها، وعيار ١٨ نحو ٦٣٢,٣ جنيها خلال شهر أبريل ٢٠٢٠



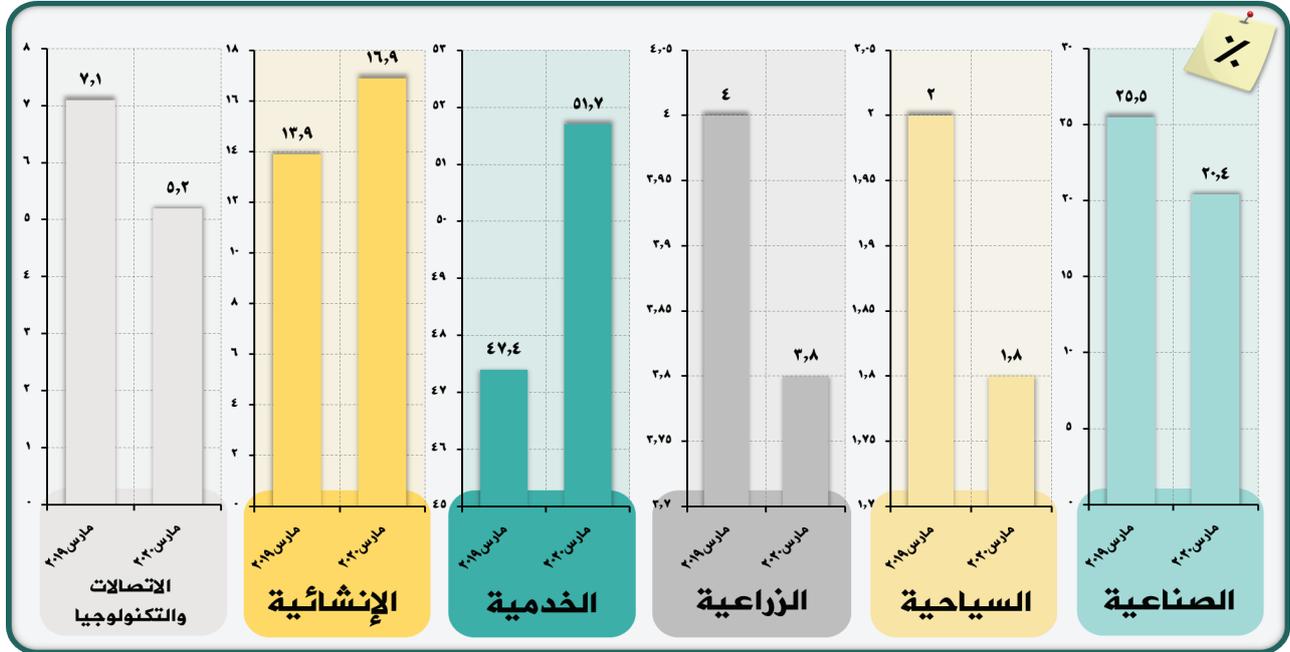
تطور عدد الشركات الجديدة التي تم تأسيسها

يلقي هذا المؤشر الضوء على الاستثمار في مصر من حيث مقدار تدفقات رأس المال المصدر للشركات والتي يصدر بها قرارات من الهيئة العامة للاستثمار بالموافقة على إنشاء شركات جديدة أو الموافقة على توسعات وزيادات في رؤوس أموال الشركات القائمة سواء كانت مقامة بالقانون (٨) لسنة ١٩٩٧ (داخل البلاد - المناطق الحرة) أو طبقاً للقانون (١٥٩) لسنة ١٩٨١، وقد انخفض عدد الشركات التي تم تأسيسها في مارس ٢٠٢٠ إلى ١٦٢٤ شركة مقابل ٢١٦٢ شركة في مارس ٢٠١٩.



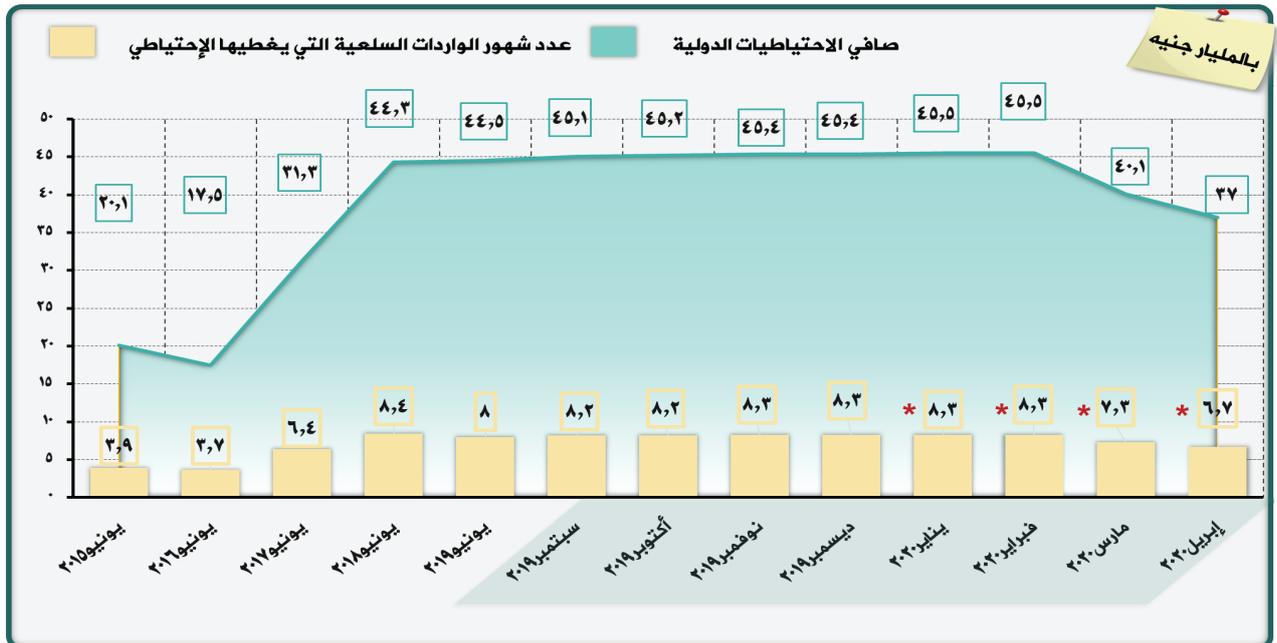
التوزيع القطاعي للشركات الجديدة

ارتفع عدد الشركات الجديدة في المجالات الإنشائية والخدمية بمعدل ٣٪، ٤,٣٪ في مارس ٢٠٢٠ مقابل مارس ٢٠١٩، في حين إنخفضت عدد الشركات الجديدة في المجالات الصناعية بمعدل ٥,١٪ في نفس الفترة.



ثانياً: مؤشرات القطاع النقدي تطور صافي الاحتياطات الدولية

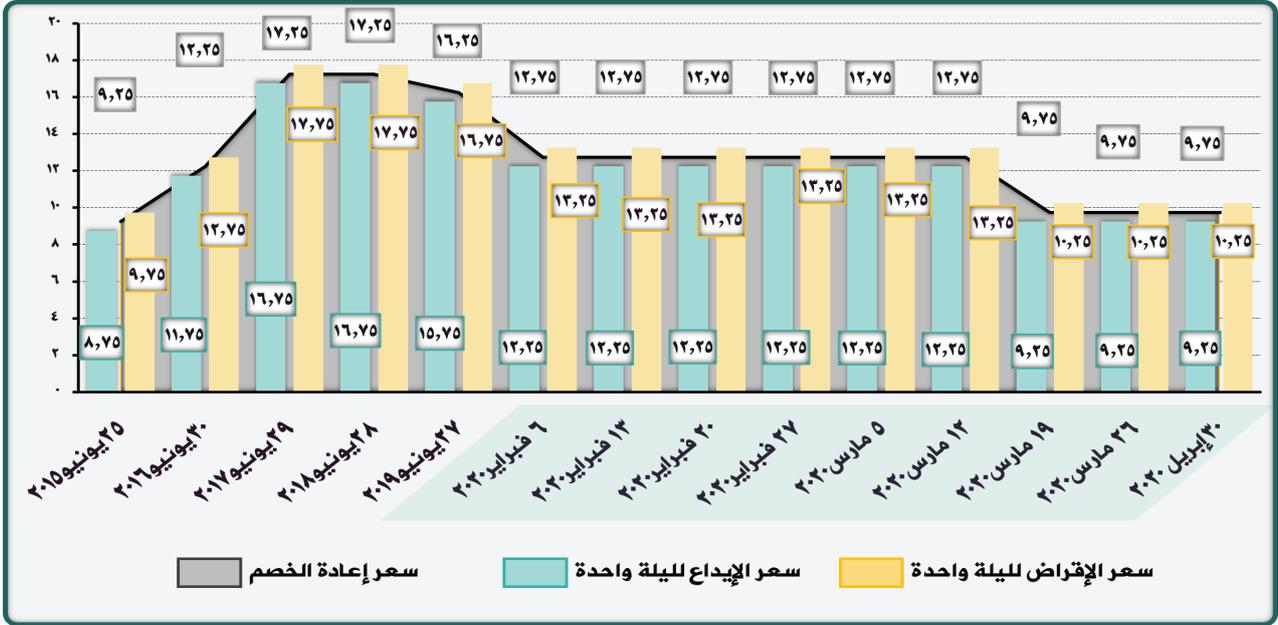
بحسب بيانات البنك المركزي بلغ صافي الاحتياطات الدولية نحو ٣٧,٠ مليار دولار في نهاية أبريل ٢٠٢٠، وبما يغطي ٦,٧ شهور من الواردات السلعية. ويلاحظ أن صافي الاحتياطات الدولية انخفض بنحو ٧,٤ مليار دولار بمعدل ١٦,٧٪ خلال الفترة يوليو /أبريل من السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩.



* مقدر على أساس الواردات السلعية خلال الفترة يوليو-ديسمبر من السنة المالية ٢٠٢٠ / ٢٠١٩

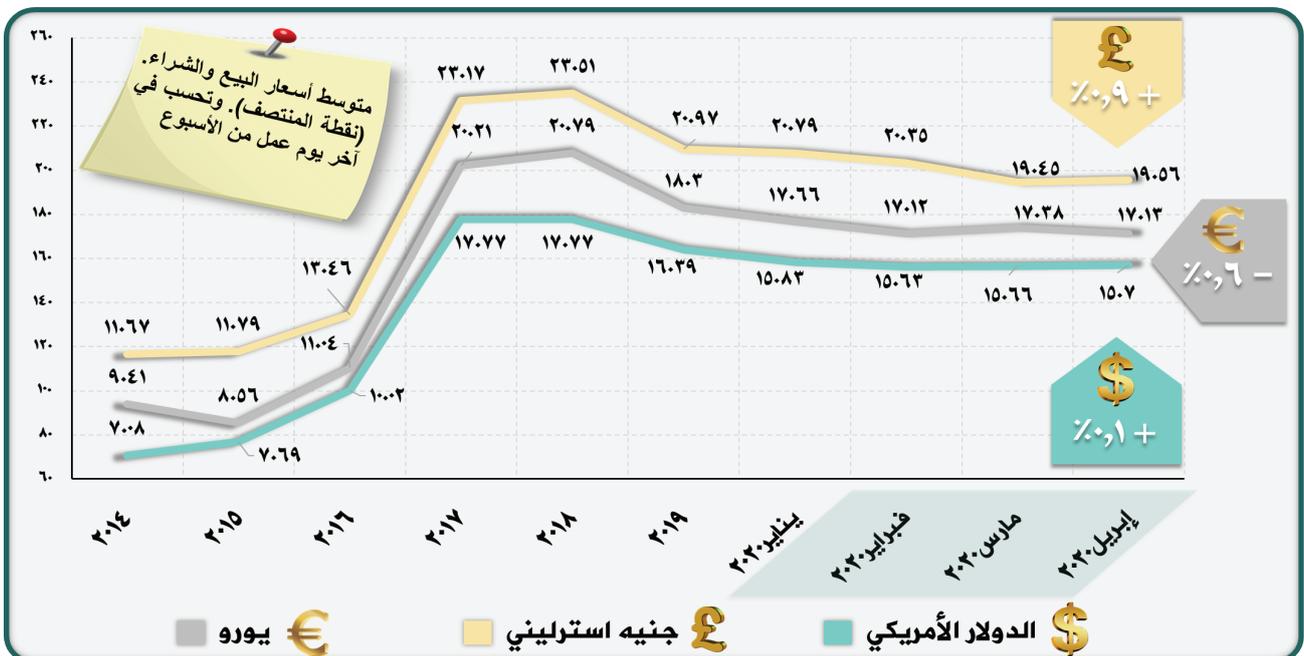
تطور أسعار العائد بالجنيه المصري

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها بتاريخ ١٤ مايو ٢٠٢٠، الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة (الكوريدور) وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ٩,٢٥% و ١٠,٢٥% و ٩,٧٥% على الترتيب، وكذلك الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٧٥%.



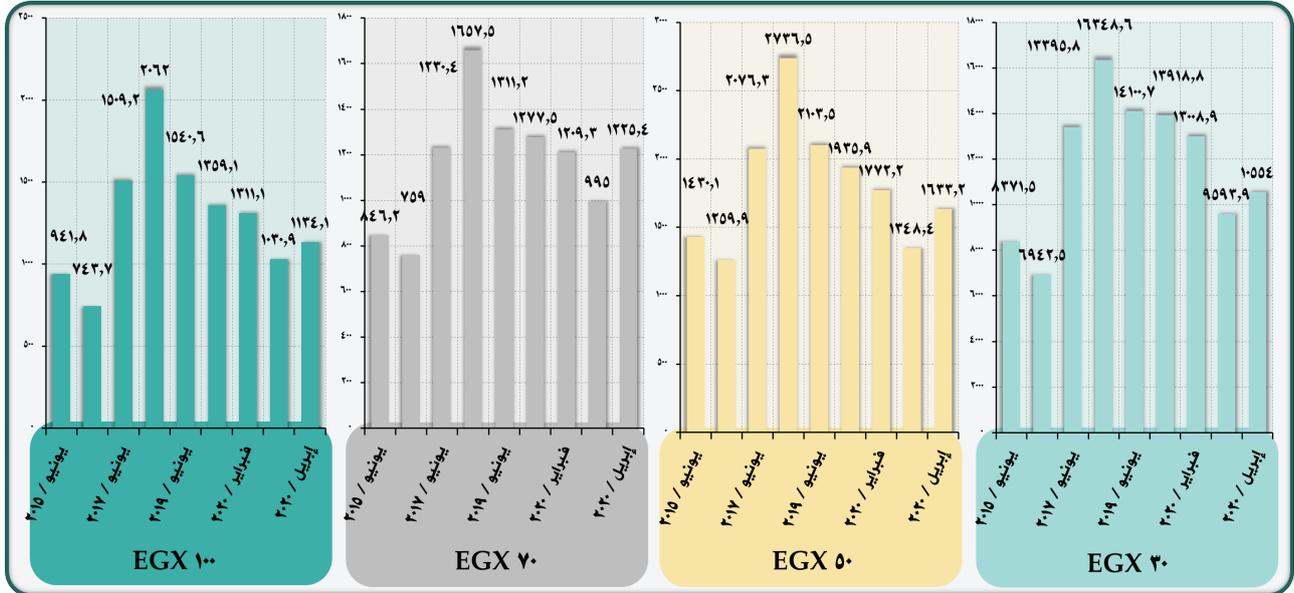
تطور أسعار صرف العملات الأجنبية

طبقاً لبيانات البنك المركزي، ارتفع المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار الأمريكي في سوق الإنترنت بمعدل ٠,٠١% ليسجل ١٥,٧٥٤٠ جنية في نهاية شهر ابريل ٢٠٢٠ (مقابل ١٥,٧٥٢٣ جنية في بداية الشهر) كما ارتفع الجنيه الإسترليني بمعدل ٠,٩%، وانخفض سعر صرف اليورو بمعدل ٠,٦%، في نهاية نفس الشهر.



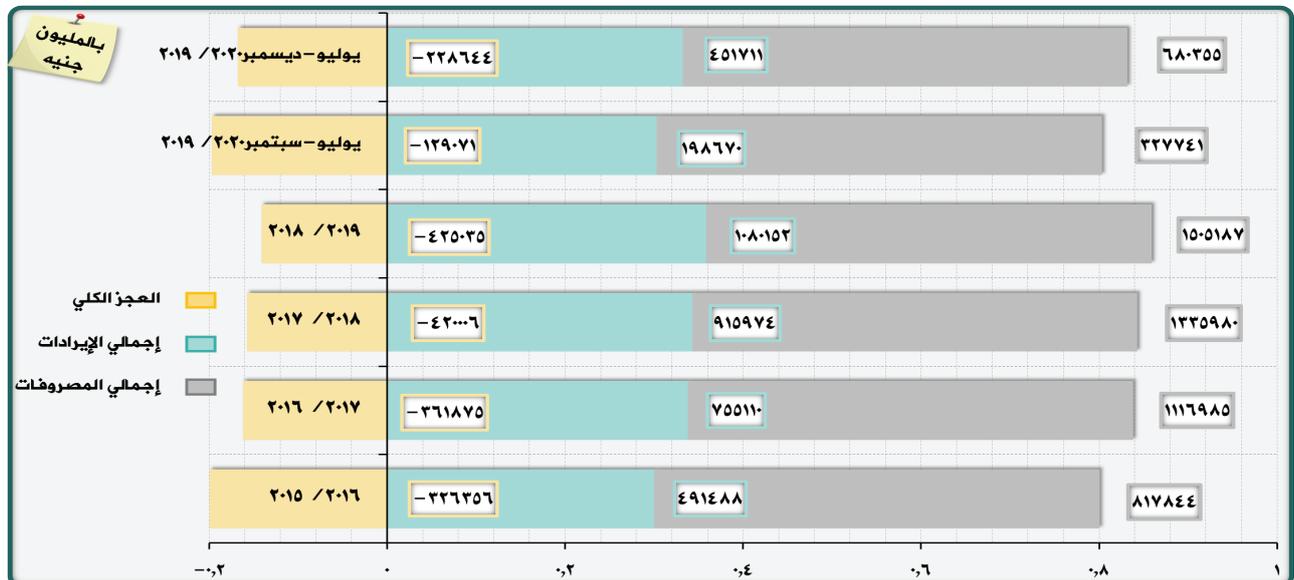
تطور مؤشرات البورصة

حقق مؤشر EGX30 ارتفاعاً في إبريل 2020 حيث بلغ 10054,0 مقابل 9593,9 في مارس 2020، وحقق مؤشر EGX50 ارتفاعاً في إبريل 2020 حيث بلغ 1633,2 مقابل 1348,4 في مارس 2020، وبلغ مؤشر EGX70 1225,4 مقابل 990,0 ومؤشر EGX100 1134,1 مقابل 1030,9 عن نفس الفترة.



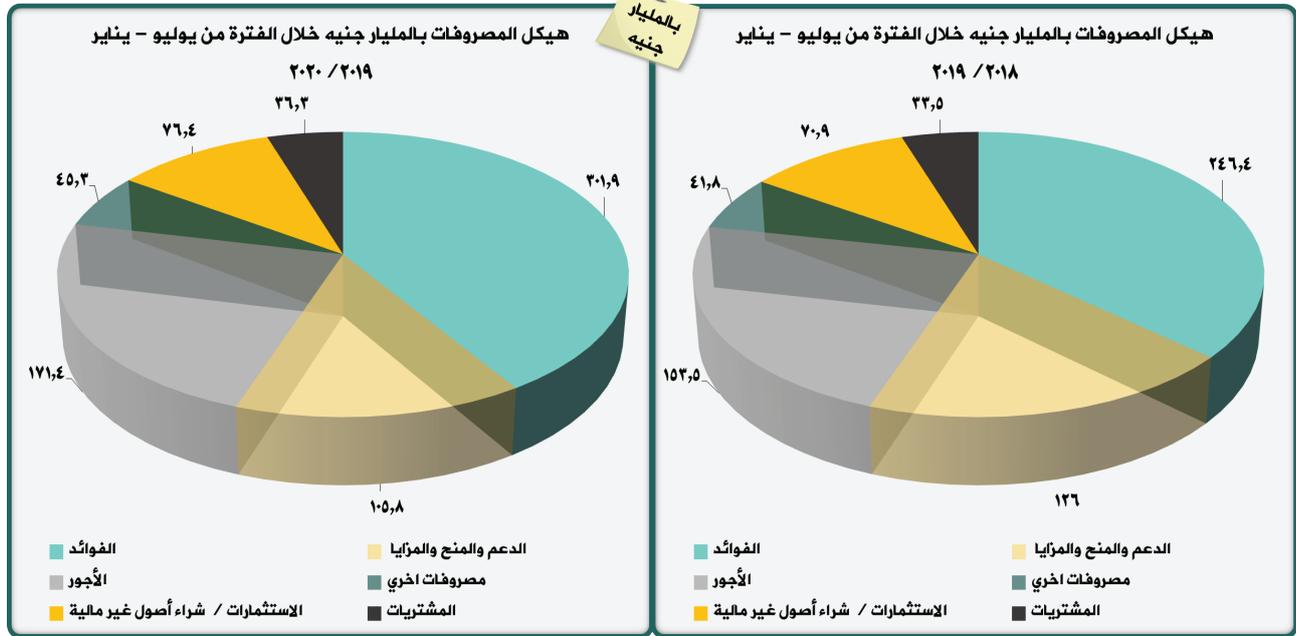
ثالثاً: مؤشرات قطاع المالية العامة العجز الكلي للموازنة

تشير بيانات التنفيذ الفعلي لوزارة المالية خلال الفترة يوليو/ ديسمبر من السنة المالية 2020/2019 إلى أن إجمالي إيرادات الحكومة العامة (قطاع الموازنة العامة للدولة، وبنك الاستثمار القومي، وصناديق التأمين الاجتماعي) بلغ نحو 451,7 مليار جنيه، كما بلغ إجمالي النفقات نحو 680,3 مليار جنيه، مما أسفر عن عجز نقدي بلغ نحو 228,6 مليار جنيه. وبلغ العجز الكلي (متضمناً صافي حيازة الأصول المالية) نحو 194,6 مليار جنيه (أو ما يمثل 3,2% من الناتج المحلي الإجمالي)



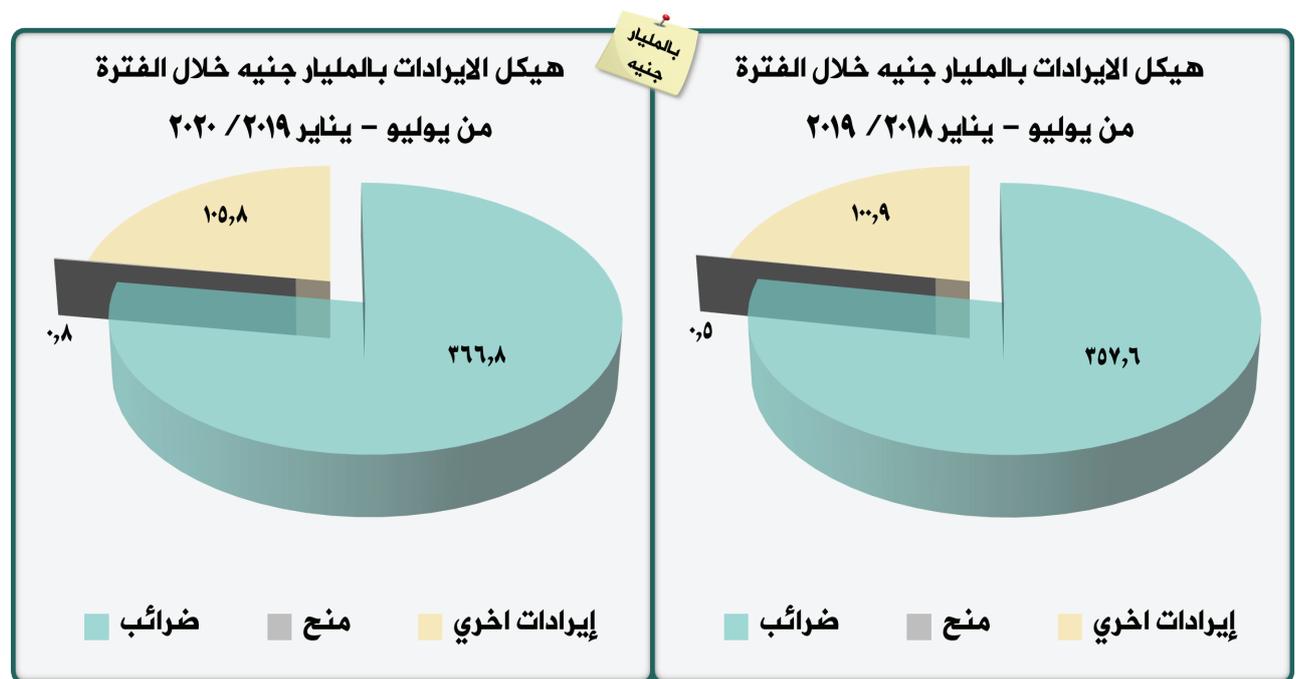
هيكل المصروفات

بلغ إجمالي المصروفات الحكومية ٧٣٧,١ مليار جنيه خلال الفترة يوليو - يناير ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٦٧٢,١ مليار جنيه عن نفس الفترة من العام المالي السابق، وقد إرتفعت الأجور بنحو ١٧,٩ مليار جنيه بينما انخفض الدعم النقدي بنحو ٢٠,٢ مليار جنيه.



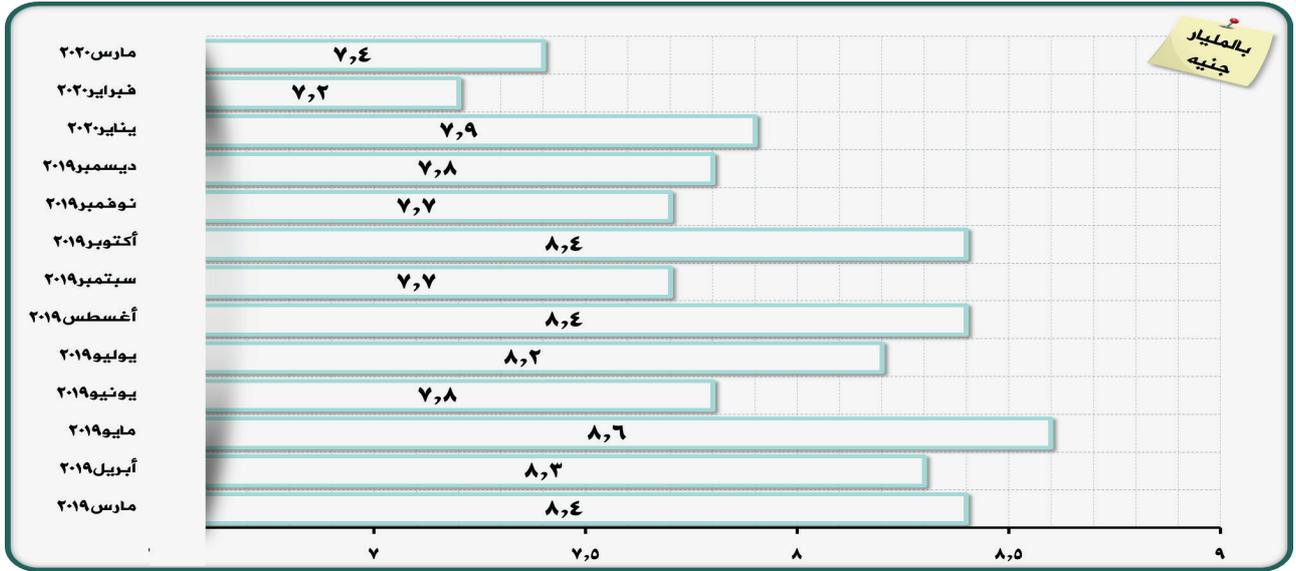
هيكل الإيرادات

بلغت إجمالي الإيرادات نحو ٤٧٣,٤ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- يناير ٢٠٢٠/٢٠١٩ لتساهم المتحصلات من الإيرادات الضريبية وحدها بنحو ٣٦٦,٨ مليار جنيه من إجمالي الإيرادات (بما يمثل ٧٧,٥% من إجمالي الإيرادات)، كما إرتفعت الإيرادات غير الضريبية لتصل إلى ١٠٥,٨ مليار جنيه وهي تمثل ٢٢,٣% من إجمالي الإيرادات مقارنة بالفترة يوليو- يناير ٢٠١٩/ ٢٠١٨.



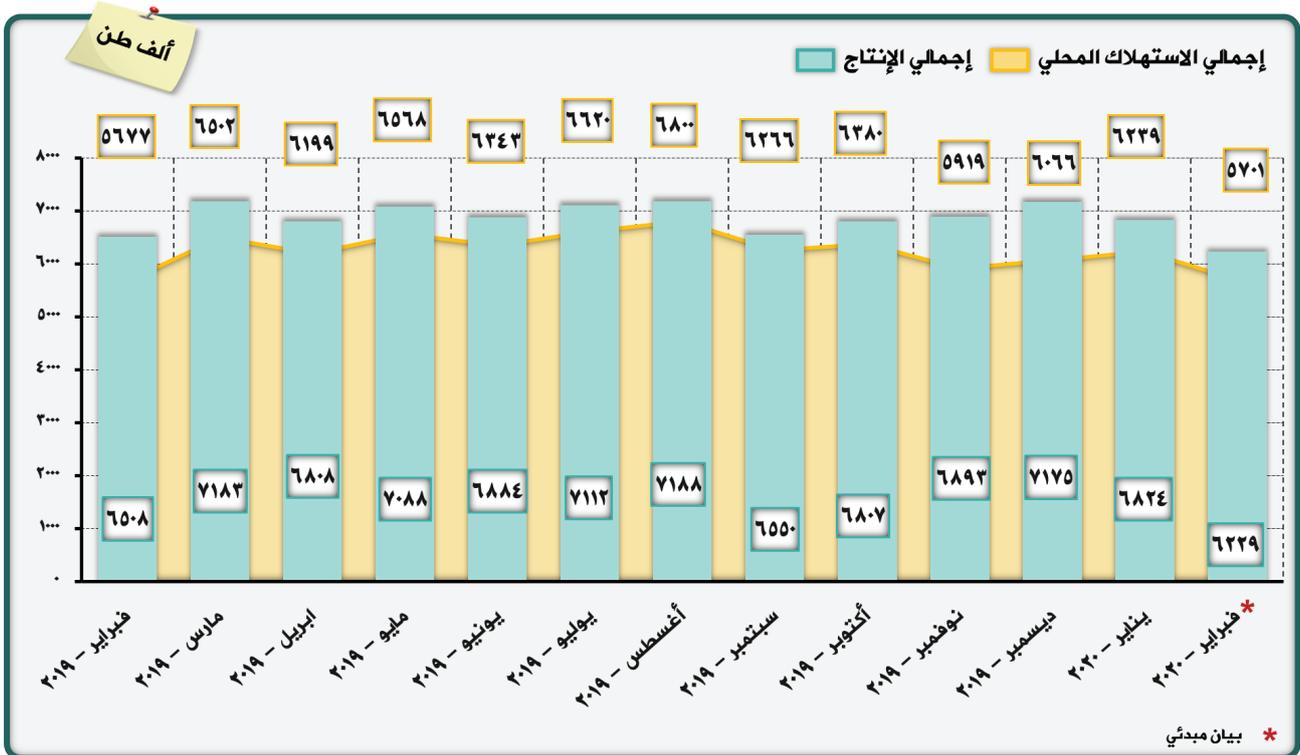
عائدات قناة السويس

طبقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في نشرة ابريل ٢٠٢٠ بلغت عائدات هيئة قناة السويس ٧,٤ مليار جنيه في مارس ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٨,٤ في مارس ٢٠١٩ وبانخفاض قدره ١١,٩٪، كما تشير مقارنة عائدات القناة خلال الأعوام ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩ عن الفترة من يناير حتى ديسمبر من كل عام أن عام ٢٠١٨ يعد الأعلى من حيث إجمالي الإيرادات.



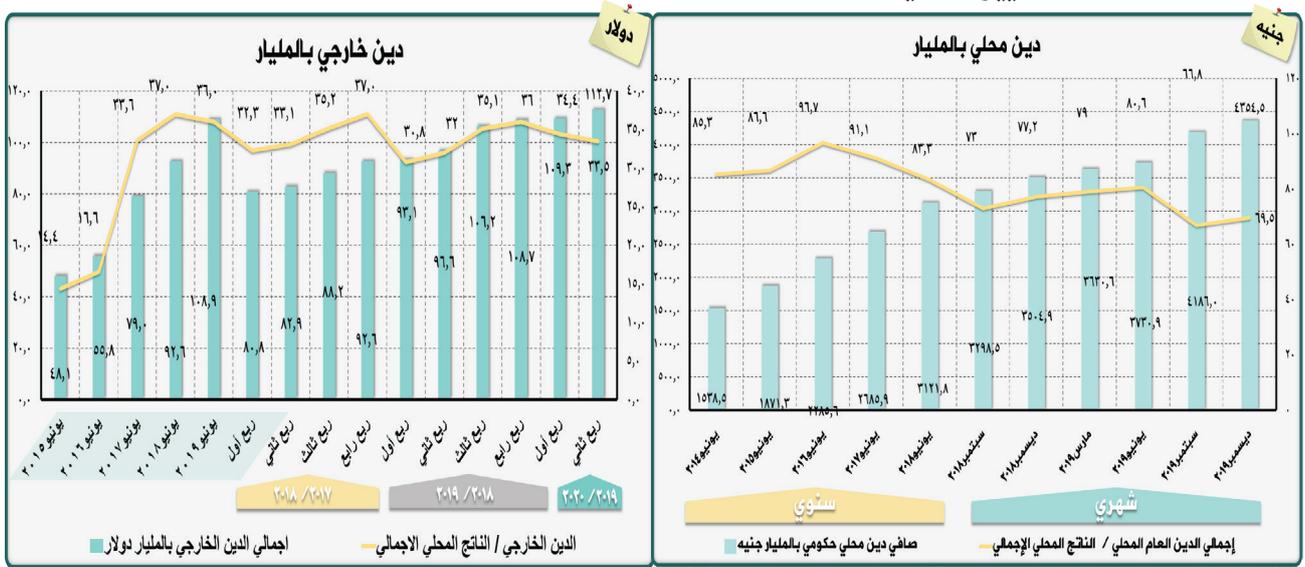
تطور إنتاج واستهلاك الغاز - البترول

إنخفض حجم الإنتاج من البترول والغاز الطبيعي في فبراير ٢٠٢٠ بمعدل ٢٧٩ ألف طن مقارنة بحجم الإنتاج في فبراير ٢٠١٩، في حين إرتفع حجم الإستهلاك المحلي بمعدل ٢٤ ألف طن عن نفس الفترة.



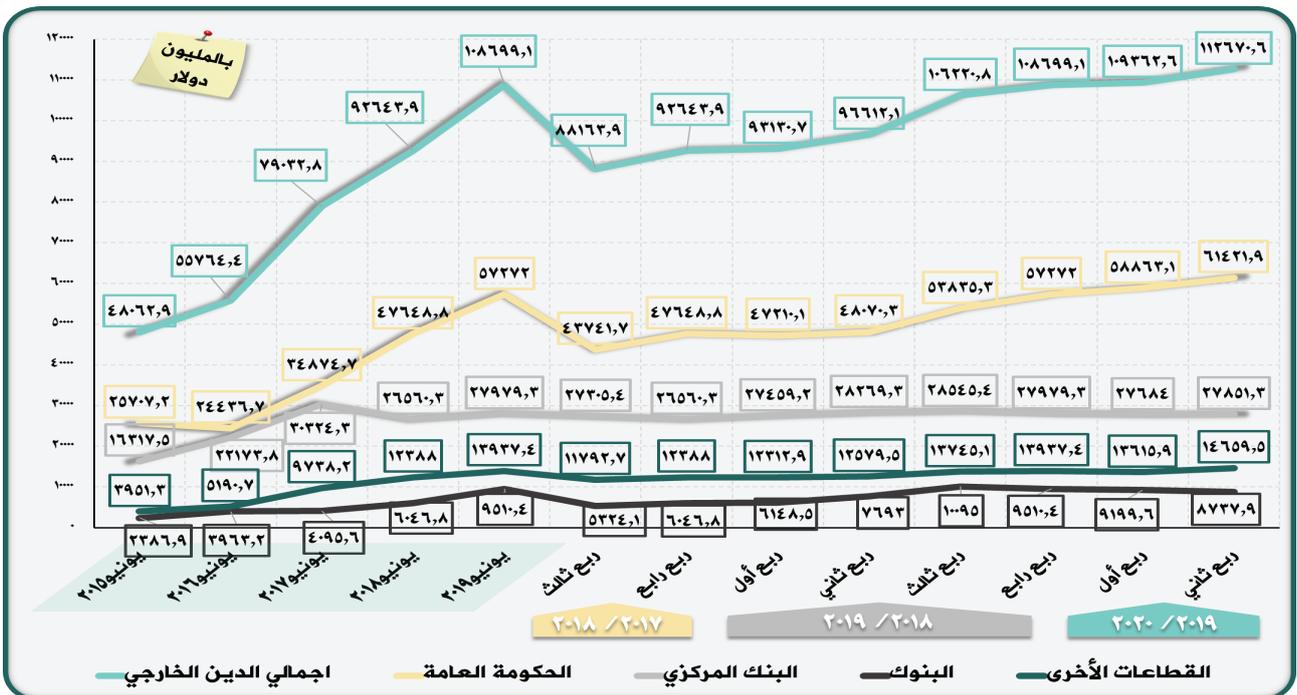
رابعاً: مؤشرات القطاع الخارجي تطور الدين الخارجي - المحلي

بحسب بيانات البنك المركزي بلغ إجمالي الدين العام المحلي نحو ٤٣٥٤,٥ مليار جنيهه (أو ما يمثل ٦٩,٥% من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية ديسمبر ٢٠١٩. بينما بلغ رصيد الدين الخارجي نحو ١١٢,٧ مليار دولار أمريكي في نهاية ديسمبر ٢٠١٩ بزيادة قدرها نحو ٤,٠ مليار دولار بمعدل ٣,٧% مقارنة بنهاية يونيو ٢٠١٩. وتظهر المؤشرات تراجع نسبة رصيد الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ ٣٣,٥%، وهي في الحدود الآمنة وفقاً للمعايير الدولية.



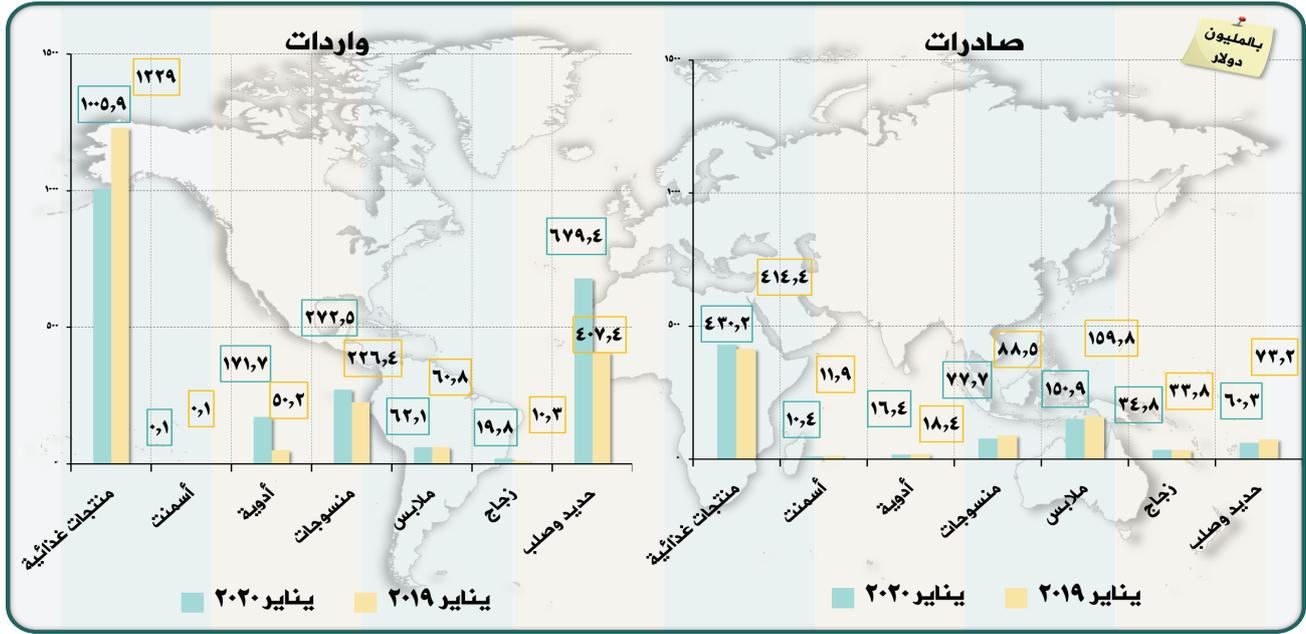
الدين الخارجي وفقاً للقطاع المدين

بلغ إجمالي الدين الخارجي في الربع الثاني من عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ حوالي ١١٢٦٧,٦ مليون دولار حيث بلغ الدين طويل الأجل ١٠١٣٨٦,٤ مليون دولار بينما بلغ الدين قصير الأجل ١١٢٨٤,٢ مليون دولار في نفس الفترة



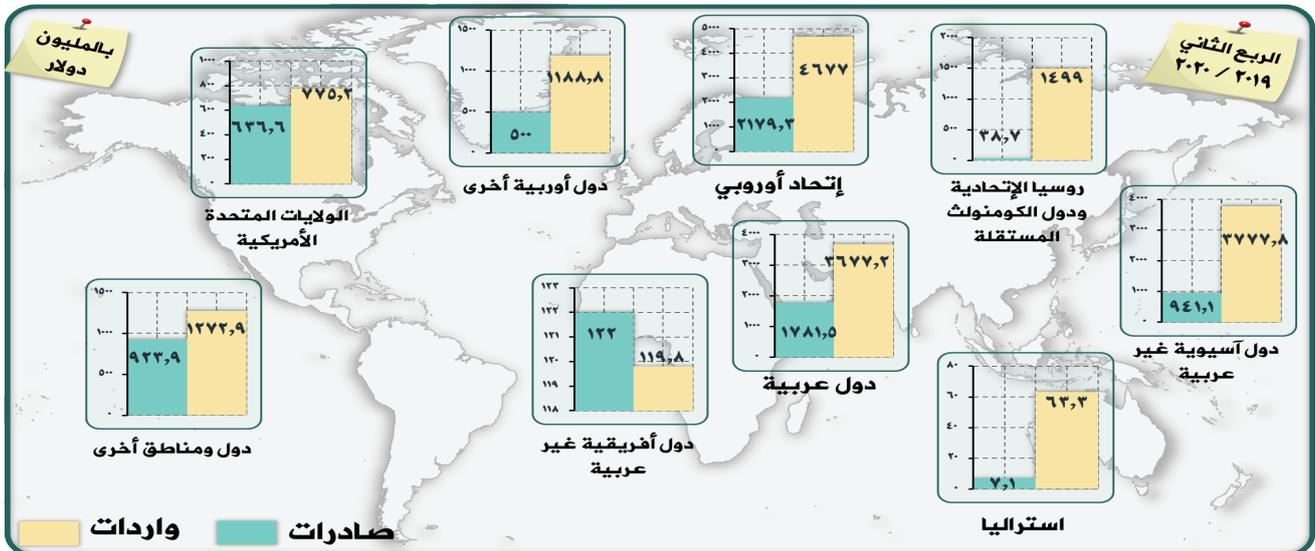
التجارة الخارجية وفقاً للتوزيع السلعي

شهد يناير ٢٠٢٠ انخفاض في بعض الصادرات السلعية غير البترولية مثل الحديد والصلب والأدوية والملابس والمنسوجات بالمقارنة بشهر يناير ٢٠١٩. بينما شهد ارتفاعاً في الواردات السلعية غير البترولية مثل الأديّة والحديد والصلب بالمقارنة بيناير ٢٠١٩. بلغ إجمالي الصادرات في الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٠/ ٢٠١٩ ٧١٣٠,٢ مليون دولار بينما بلغ إجمالي الواردات ١٧٠٥١ مليون دولار عن نفس الفترة.



التجارة الخارجية وفقاً للتوزيع الجغرافي

جاءت دول الاتحاد الاوروي في المركز الأول كسوق للصادرات المصرية بما نسبته ٣٠,٦ % من إجمالي حصة الصادرات السلعية، ثم الدول العربية في المركز الثاني بما نسبته ٢٥ % من الإجمالي، وفي المركز الثالث الدول الآسيوية (غير العربية) بما نسبته ١٣,٢ % من الإجمالي. وبالنسبة للواردات، فقد احتلت دول الاتحاد الأوروبي المركز الاول بما نسبته ٢٧,٤ % من إجمالي المدفوعات عن الواردات السلعية، وجاءت في المركز الثاني الدول الآسيوية (غير العربية) بما نسبته ٢٢,٢ % من الإجمالي، وفي المركز الثالث الدول العربية بما نسبته ٢١,٦ % من الاجمالي.





النقل تحقق إنجازات كبيرة في الربط بين المحافظات

ويسعى قطاع النقل إلى الإنتهاء من تنفيذ ١٢٠٠ كيلومتر
بنهاية العام المالي الجاري، بخلاف تنفيذ طرق ب ٧٥
مليار جنيه الفترة الماضية ومن أبرزها طريق الجلالة
الذي إحتاج لجهود كبيرة لتسويته.

نفذت مصر من خلال قطاع النقل بنية قوية تساهم في
تحقيق التنمية المستدامة للدولة من خلال العديد من
المحاور في مختلف القطاع، وقد توسعت في وسائل النقل
بتطوير الموانئ البرية والبحرية والربط مع الدول
المجاورة، وقد تعاونت وزارة النقل بشكل كبير مع العديد
من الشركات العامة وشركات القطاع الخاص، ولا سيما في
مشروعات الأنفاق الجديدة تحت قناة السويس.

أما بالنسبة لخط المترو الرابع فستقوم شركات مصرية
بتنفيذ مسافة ١٤ كيلو منه بينما ستقوم شركة يابانية
بتنفيذ الباقي مع أوراسكوم، ويبدأ الخط من حي
الأشجار بمدينة السادس من أكتوبر حتى محطة الملك
الصالح.

حققت مصر إنجازا كبيرا في قطاع النقل فيما يتعلق
بالطرق والكباري الجديدة التي تم تنفيذها في
مختلف محافظات الجمهورية بهدف تقليل الوقت
والجهد واختصار المسافات للربط بين محافظات
ومدن القاهرة وبعضها البعض بسهولة ويسر.

ومن أهم المشروعات التي تضمنها قطاع النقل ٣٨
كوبري منها ١٤ في الوجه القبلي ولكنها لم تكن
كافية وبالتالي تم تنفيذ محاور جديدة كل ٢٥ كيلو
مثل محور شمالوط بطول ٢٤ كيلو.

إن ما تم تنفيذه من طرق يعد ثلث ما أنجزته
مصر من طرق طول تاريخها، حيث يعمل القطاع
حالياً على شق ٧ آلاف كيلو متر طرق منها محاور
هائلة لربط كل المناطق الصناعية بالسكنية
لتحقيق التنمية خاصة في سيناء التي وصلت
الطرق فيها حتى العوجة وطابا وشرم الشيخ منها
طرق تضم ١٨ حارة في الإتجاهين.



طريق الروبيكي

يعتبر طريق الروبيكي الإسماعيلية واحدا من أهم الطرق الجديدة لقدرته على تسهيل حركة النقل للمصانع أو المواطنين، وساعد الطريق على جعل السفر بين أي من المحافظات التي يمر بها لا يتجاوز الساعة أو الساعتين بين الواحدة والأخرى.

ويربط طريق الروبيكي الإسماعيلية أربع مناطق صناعية بعضها البعض وهي (مدينة بدر - مدينة العاشر - الصالحية الجديدة - السويس).



الطريق الدائري الإقليمي

يستهدف الطريق الدائري الإقليمي نقل ٢٥٪ من حركة المرور من على الدائري القديم مما يخلق سيولة مرورية داخل العاصمة وخفض نسبة الحوادث إلى أكثر من ٤٠٪.

ساعد الطريق على ربط عدد كبير من المحافظات بالطريق الصحراوي مثل محافظة المنوفية كان لا يوجد ما يربطها مع الطريق الصحراوي والذهاب إليها كان يستغرق أكثر من ٣ ساعات، لكن بعد الدائري الإقليمي سيخفض زمن الرحلة إلى ساعة واحدة على أقصى تقدير، كما يوفر نحو ساعتين لسائقي النقل القادمين من ميناء دمياط كانت تضيع في الاختناقات المرورية بطريق القاهرة الإسكندرية الزراعي.

أنفاق قناة السويس

تنتهي معاناة مئات الآلاف من المواطنين وتيسر تداول البضائع وحركة انتقالها بين شرق وغرب مدن القناة، من خلال ٥ أنفاق، تتمثل في نفقي الإسماعيلية وصولا إلى سيناء ذهابا وإيابا في مدة زمنية تتراوح من ١٥-٢٠ دقيقة، ونفقي بورسعيد لربط غرب مدن القناة بشرقها لتسهيل حركة التجارة في منطقة إقليم قناة السويس، وتربط أنفاق قناة السويس الجديدة شرق الإسماعيلية بغربها والعكس، وتستغرق مدة العبور بالأنفاق الجديدة ١٠ دقائق، بسرعة ٦٠ كم تحت رقابة الرادار.



طريق شبرا - بنها الحر

يبلغ طول الطريق ٤٠ كم، وعرضه ٤١ متر، يضم أربع حارات عرض الحارة الواحدة ٣,٦٥ متر. ويشمل الطريق ٦٢ عمل صناعي (٣٨ كوبري + ٢٤ نفقا) وأشرفت على تنفيذه ٥ شركات، ومن المتوقع أن يبلغ حجم المرور اليومي ٦٠ ألف سيارة يوميا، فيما يبلغ متوسط زمن الرحلة عليه ٢٥ دقيقة، أي أنه يوفر ٦٥ دقيقة للرحلة الواحدة.



وتقليل نسب الحوادث، ويعمل على تحقيق الميزة التنافسية للأراضي وتعظيم قيمتها الاقتصادية. ويتكون محور ٣٠ يونيو من قطاعين شمالي وجنوبي، ويضم ٤ محطات رسوم للشاحنات والسيارات، وعدد من نقاط الإسعاف، ويبدأ من جنوب بورسعيد مارا بالطريق الدولي الساحلي "بورسعيد - دمياط"، ويمتد جنوباً حتى علامة الكم ٩٤ طريق "القاهرة - الإسماعيلية" الصحراوي، ويساعد في اختصار الوقت من بورسعيد إلى القاهرة لتصبح ٧٥ دقيقة فقط.



طريق الجلالة

يبدأ بعد نهاية طريق القطامية حتى الزعفرانة بطول ٨٢ كم، ويهدف إلى تنمية العين السخنة ومدينة الجلالة الجديدة، وكانت المسافة من العين السخنة حتى الزعفرانة ٧٠ كم وتشكل المنطقة الأخطر من القاهرة إلى الغردقة. وتم إنشاء طريق الجلالة- الغردقة- من خلال شق الجبال العملاقة وتهذيبها وإعادة نحتها لتبدو متدرجة كالسلام لتحقيق أمان كاف للطريق في الأسفل، بطول ٥ كم ويُعد الأسهل للوصول إلى الغردقة، لأنه يختصر زمن الرحلة لنصف الوقت.



محور روض الفرج

ساعد على فك التكدسات المرورية من وسط البلد، ويربط العين السخنة والزعفرانة بمنطقة الساحل الشمالي والضبعة، ويضم كوبري روض الفرج المعلق، أضخم كوبري معلق في العالم، يضم مخرجاً للمتجهين إلى كورنيش النيل ووسط المدينة وكوبري ١٥ مايو، وثانٍ إلى شارع شبرا وميدان الخلفاوي، وثالث إلى القاهرة الجديدة ومدينة نصر وميدان العباسية، وساعد على اختصار المسافة إلى طريق الإسكندرية الصحراوي إلى ١٥ دقيقة فقط.



محور 30 يونيو

يعد محور ٣٠ يونيو، هو محور النقل الأساسي الذي يخدم تنفيذ مشروعات تنمية محور قناة السويس، وإسراع معدلات التنمية على جانبي محور القناة، ويعمل على تنشيط حركة التجارة الداخلية بتعزيز الترابط بين ٤ أقاليم ويقلل زمن الرحلة بين مدن القناة القاهرة، كما يتضمن زيارة في معدل الأمان

حيث تم توفير لوحات ارشادية وتوجيهية متنوعة ودهانات وعلامات عاكسة والحمايات والحواجز الخرسانية.



انشاء محطات مترو لشارع الهرم

تستعد وزارة النقل بجميع هيئاتها والجهات الأمنية والمعنية لغلق جزئي لشارع الهرم وذلك لمدة ٣ سنوات لإنشاء ١١ محطة مترو جديدة بشارع الهرم فقط. كما سيتم وضع خطة تحويلات مرورية خلال الفترة المقبلة بمنطقة الهرم، لإنشاء محطات المترو على أن يكون هناك غلق جزئي للطريق ، مع تحويل حركة السيارات لـ ١٣ شارع منعاً للزحام المروري ، ويتم الانتهاء حالياً من المرافق المتعارضة لإنشاء محطات المترو النفقية. و تجري الآن عمليات توسعة وتطوير لعدد من الشوارع الجانبية والرئيسية والرابطة بين منطقتي الهرم وفيصل، لإنشاء محطات مترو الخط الرابع لمترو الأنفاق الـ ١٣ محطة، مع إجراء تحويلات مرورية بشارع الهرم خلال الفترة المقبلة، بعد الانتهاء من أعمال الإصلاحات والتوسعة للشوارع.



محور كوبري طما العلوي

يساهم المحور في ربط شبكة الطرق من الطريق الصحراوي الشرقي وحتى الطريق الصحراوي الغربي، ويبلغ طوله حوالي ٤٠ كيلو متر وعرضه ٢١ متر تقريبا. وهو مكون من ٣ مراحل المرحلة الأولى تضم ٦ كباري و٨ أنفاق وكوبري على النيل طوله ١,١ كم. ويبلغ طول المرحلة الأولى ٦,٨ كم. والمرحلة الثانية من شرق كوبري المنيب إلى الطريق الزراعي الشرقي ومن غرب السكة الحديد إلى كيلو متر ١+١٠٠٠. أما المرحلة الثالثة فهي من كيلو متر ١+١٠٠٠ إلى الطريق الصحراوي الغربي. ويربط بين الصحراوي والزراعي الشرقي بأسبوط وبين الزراعي والصحراوي الغربي بسوهاج.



المحور التنموي في برج العرب

يمتد الجزء الاول من المحور في المسافة من الكافوري حتى ميدان الهوارية وامتداد الطريق شمالا حتى سيدى كيرير بطول ١٨,٥ كم ويمتد الجزء الثاني من ميدان الهوارية وحتى برج العرب بطول ١٠ كم . وشملت أعمال التطوير تطوير الطريق الحالي ليصبح ٣ حارة مرورية لكل اتجاه وإنشاء طريق خدمة في الاتجاهين بواقع ٢ حارة مرورية. ويشتمل على عدد ٢ كوبري مشاه الاول أمام استاد برج العرب والثاني أمام أحد الجامعات تسهيلا على المواطنين والطلاب في عبور الطريق وتم مراعاة شروط السلامة والامان،

هبوط أسعار النفط تعمق الآثار السلبية لفيروس كورونا على الاقتصادات العالمية

ومن المرجح أن هذا الهبوط في أسعار النفط، والتي لم يشهد العالم لها مثيلا من قبل، حيث وصل سعر برميل النفط لأقل من دولار بسبب انخفاض الطلب على النفط الخام لجائحة انتشار فيروس كورونا المستجد، واقتراب كافة المستودعات التخزينية للنفط الأمريكية للامتلاء، حيث شهدت أسواق النفط حالة من الركود الاقتصادي بسبب توقف عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية حول العالم مع انتشار فيروس كورونا المستجد وتنفيذ الدول لإجراءات مكافحة هذا الفيروس .

ويحذر صندوق النقد الدولي من أن دخول اقتصادات العالم في دوامة من الهبوط سيكون الأعمق منذ الكساد العظيم في الثلاثينيات من القرن الماضي. ويعزى انهيار أسعار الخام الأمريكي على هذا النحو إلى مخاوف المستثمرين من أن مراكز تخزين الخام بولاية أوكلاهوما الأمريكية قد تستنفد قريبا سعتها التخزينية إلى حد يضطر المنتجون الأمريكيون معه إلى دفع أموال للعملاء

شهدت أسواق النفط بدءا من شهر ابريل ٢٠٢٠ حالة من الانخفاض لم تشهدها من قبل، وذلك بسبب انخفاض الطلب العالمي للنفط مع توقف عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية على مستوى العالم، مع انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد، واتخاذ عدد من الإجراءات لمكافحة هذا الفيروس، وبالتالي كان انخفاض الطلب على النفط في ظل ارتفاع المعروض بالرغم من اتفاق تحالف أوبك بلس لخفض الإنتاج.

وشهد سعر برميل النفط الأمريكي انخفاضا حادا خلال تعاملات ٢٠ ابريل ٢٠٢٠، بأكثر من ٩٤٪، مسجلا أدنى مستوى في تاريخه حيث سجلت عقود الخام الأمريكي الآجلة انخفاضا بنسبة ٩٤٪ وبلغت مستوى ١,٠٤ دولار للبرميل. ويعد هذا المستوى الذي سجله الخام الأمريكي "غرب تكساس الوسيط" الأدنى في التاريخ.

وبحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في ابريل ٢٠٢٠، فإن الاقتصاد العالمي يشهد أعمق ركود منذ قرن، وانكماش الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بمتوسط يبلغ ٣,١٪ هذا العام، وأقر التقرير بصعوبة وضع توقعات دقيقة في ظل تطور الجائحة بشكل مستمر.

ونستعرض فيما يلي آثار انخفاض أسعار الطلب على البترول على الاقتصادات الكبيرة، مثل الاقتصاد الأمريكي، والاقتصاد الروسي، وكذلك على الاقتصادات البترولية الخليجية:



التأثير على الاقتصاد الأمريكي :

تعد الولايات المتحدة ربما المتضرر الأول عالميا من انخفاض أسعار النفط، فبعد أن وصل سعر الخام إلى ٦٣,٢٧ دولارا للبرميل في يناير بداية العام الحالي، تراجع الخام الأمريكي إلى ٧١٪ من قيمته، وانخفض إلى ١٧,٣٣ دولارا للبرميل، وهو ما تطلب تدخل الدبلوماسية الأمريكية لدى دول أوبك لمحاولة التوصل إلى حل لتخفيض الإنتاج، ومع إعلان المملكة السعودية وروسيا التوصل إلى تفاهات مشتركة بشأن الإنتاج النفطي ارتفع سعر النفط الخام إلى ٢٨,٣٤ دولارا للبرميل في ٣ ابريل ٢٠٢٠، وقد سجل تراجعا جديدا بنسبة ٨٪ مرة أخرى في ١٧ ابريل ٢٠٢٠، ليصل إلى أدنى مستوى له في ١٨ عاما عند ١٨,٢٧ دولارا للبرميل.

نظير شراء الخام للتخفيف من تخمة المعروض وتوفير مواقع التخزين.



ويبلور مستوى الأسعار الحالية عجز اتفاق تحالف "أوبك بلس" بشأن خفض الإنتاج عن تعويض الانهيار المسجل في معدلات الطلب، لتظل أسواق الطاقة تحت رحمة فيروس كورونا المستجد". وحتى نقرب من الإعلان رسميا من إعادة فتح الاقتصاد الأمريكي، قد نشهد مزيدا من الانخفاض في أسعار لنفط أو قد يظل قرب المستويات الحالية.

وقبل جائحة كورونا، كان المعروض من النفط أكبر من الطلب عليه (الطلب العالمي = ٩٠ مليون برميل يوميا) بما يعادل ١٢ - ١٥ مليون برميل فائض يوميا. وحيث تعد الولايات المتحدة هي أكبر دولة منتجة ومستهلكة وكذا مستوردة للنفط في العالم حيث تنتج قرابة ١٢ مليون برميل يوميا، فقد اعتادت حتى عام ٢٠١٢ أن تستورد حوالي ٥ مليون برميل يوميا من جميع أنحاء العالم. ولكن اعتباراً من ذلك العام، بدأت الولايات المتحدة تسلك منحى آخر، بأن تعتمد على "الغاز الصخري والنفط الصخري"، واهتمت بكل ما يرتبط بتلك الصناعة الاستخراجية، وهي صناعة مكلفة جدا، وذلك حتى لا تقع تحت ضغط الدول المنتجة للنفط. ومنذ ذلك الوقت، زاد إنتاج النفط الأمريكي حتى وصل إلى ١٣ مليون برميل يوميا في أوائل عام ٢٠٢٠ بعد أن كان ٨ مليون برميل فقط في عام ٢٠١٤.

التأثير على الاقتصاد الروسي :

تداعيات كورونا هي الأخرى ضاعفت من المعاناة الروسية، حيث أعلن وزير المالية الروسي "إن إيرادات ميزانية روسيا من مبيعات النفط والغاز ستقل ثلاثة تريليونات روبل (٣٩ مليار دولار) عن المتوقع لهذا العام بسبب انخفاض أسعار الخام". وقد هوى الروبل الروسي إلى أدنى مستوى في أربع سنوات، وباتت عدة شركات طيران روسية على حافة الإفلاس بسبب تداعيات فيروس كورونا.

التأثير على المملكة السعودية والدول المعتمدة على النفط

انخفاض أسعار النفط الخام إلى أقل من ٢٥ دولاراً لبرميل برنت هدد بشكل مباشر تلك الدول التي تعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية، وتحتاج إلى أسعار نفط بين ٦٠ و٨٥ دولاراً، وربما أكثر، لتحقيق التوازن في ميزانيتها لعام ٢٠٢٠، وانخفاض أسعار النفط يؤدي إلى تضرر احتياطات تلك الدول، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي.

إزاء هذه التداعيات اتخذت دول عديدة إجراءات جادة للحد من أثر انخفاض أسعار النفط، ومنها حكومة المملكة العربية السعودية التي أقرت، في وقت سابق، خفصاً جزئياً في موازنتها في بعض البنود ذات الأثر الأقل اجتماعياً واقتصادياً، وقد بلغ حجم الخفض الجزئي في تلك البنود ما يقارب ٥٠ مليار ريال، أي ما يمثل أقل من ٥% من إجمالي النفقات المعتمدة في ميزانية عام ٢٠٢٠. وهذه الإجراءات التي وضعت



وفي العشرين من ابريل ٢٠٢٠ انخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس المقرر تسليمها خلال مايو ٢٠٢٠، بأكثر من ١٠٠% إلى -٣٧,٦٣ دولاراً للبرميل، لأسباب عدة، على رأسها الانخفاض الشديد في الطلب العالمي، واقتراب التخزين الأمريكي من الامتلاء، مع سعي المتعاملين للتخلص من مخزونهم. وقد قفز سعر برميل النفط الأمريكي في التعاملات الآسيوية إلى ما فوق الصفر صباح يوم الثلاثاء ٢١ ابريل ٢٠٢٠، ومن المتوقع أن يتحسن السعر فيما بعد.



يعد النفط الصخري الأمريكي المتضرر الأول من انخفاض سعر النفط. ووصول أسعار النفط إلى أقل من ٢٠ دولاراً يورق شركات النفط الأمريكية، لأنها تحملت قدراً كبيراً من الديون نتيجة مشاريع الحفر وتكاليف الإنتاج، وعدم قدرة هذا السعر على تغطية نفقات الشركات. وهناك تقدير بأن ١٤٠ منتجاً للنفط في الولايات المتحدة قد يتقدمون بطلب إفلاس في حال استمرت أسعار النفط في حدود ٢٠ دولاراً للبرميل في عام ٢٠٢٠، وهذا ما يفسر تلك التهديدات الأمريكية التي تناولت أطراف الأزمة النفطية.

التأثير على الاقتصاد المصري :

تؤثر الأسعار المنخفضة للنفط على قطاع الطاقة في مصر من جانبين: الأثر الأول، وهو أثر إيجابي، ذلك أن مصر تعتبر من الدول المستهلكة والمستوردة للنفط. والأثر الثاني، هو أثر سلبي، يتمثل في الضغوط المالية التي ستعرض لها دول الخليج والشركات العالمية، الأمر الذي يمكن معه توقف أعمال بعض شركات النفط والغاز في مصر في ظل انخفاض الأسعار عالمياً.

وكان من الممكن أن تستفيد مصر من الانخفاض العالمي للأسعار من خلال الاستيراد بأسعار زهيدة خلال الأشهر المقبلة. لكن عدم وجود طاقة تخزينية بالإضافة إلى القيود الاحترازية حول العالم يحول دون شراء كميات كبيرة في الوقت الحالي. وعلى المدى القصير، تستطيع مصر تخزين المشتقات البترولية في الموانئ البترولية المخصصة في السويس والإسكندرية بكميات محددة ومتحركة. لكن لا يمكن أن يستمر ذلك لعدة شهور، بل لأسابيع محدودة فقط.



مستقبل معدلات النمو للدول النفطية بعد الاتفاق :

بناء على المعطيات السابقة فإن انخفاض أسعار النفط الذي يضرب السوق العالمية يجر البلدان المنتجة للنفط، وخاصة تلك المعتمدة عليه بشكل رئيسي، إلى أزمة حقيقية. ومع استمرار جائحة كورونا فحتى اتفاق خفض الإنتاج لن يسهم إلا بما يقارب نسبة ٣٣٪ من

ربما لا ترقى إلى حجم العجز المتوقع، أضف إلى ذلك أن هذا الهبوط يؤثر في سياسة التوازن المالي التي أطلقتها حكومة المملكة العربية السعودية، وتعدى حتى الرؤية المتشائمة التي تم افتراضها وهي ٤٥ دولاراً للبرميل. وهذه التحديات ستؤثر تأثيراً مباشراً في رؤية ٢٠٣٠، كما ستؤثر في ميزانية هذا العام، وتحتاج المملكة السعودية إلى سعر ٨٠ دولاراً للبرميل لضبط العجز في ميزانية ٢٠٢٠ السنوية، حسب تقرير صندوق النقد الدولي.



ومن ناحية أخرى، تعد دبي المتضررة الأولى مقارنة ببقية دول مجلس التعاون، حسب أحد التقارير الأمريكية، والذي أشار لانخفاض المؤشر العام لسوق دبي المالي بنسبة ٢٦٪ منذ انهيار الأسهم العالمية، بداية مارس ٢٠٢٠. وفي الوقت الذي تعتمد فيه دبي على قطاعات اقتصادية أخرى غير النفط، كالسياحة والتجارة وغيرها، فإنها هي الأخرى تضررت بشكل كبير.

ويعد العراق ثاني أكبر منتج في أوبك بعد المملكة السعودية، ولهذا كانت تأثيرات انخفاض أسعار النفط عليه كبيرة. وبحسب وكالة الطاقة الدولية، فإن العراق هو الحلقة الأضعف في ظل الحرب النفطية، حيث تشكل عائدات نفطه أكثر من ٩٠٪ من إيراداته، وهو ما يعني أنه سيواجه ضغوطاً اقتصادية هائلة، حيث سيؤدي ذلك إلى انخفاض صافي دخل العراق بنسبة ٦٥٪ في ٢٠٢٠، مقارنة بالعام الماضي، مسبباً عجزاً شهرياً قدره ٤ مليارات دولار.



انخفاضاً في معدلات النمو لعام ٢٠٢٠. وتشير هذه التقديرات إلى أن معدل النمو في المملكة العربية السعودية سيبلغ ٠,٧٪ لهذا العام، وفي الكويت ٠,٨٪، وفي الإمارات المتحدة ٠,٦٪. ومن المتوقع كذلك أن ينكمش الاقتصاد العراقي بنسبة ٠,٣٪، والإيراني بنسبة ٨,٤٪ هذا العام. ووفقاً للمعهد إذا بلغ متوسط أسعار النفط ٤٠ دولاراً للبرميل لعام ٢٠٢٠، فقد تشهد تسع دول من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المصدر للنفط انخفاضاً في أرباح المنتجات الهيدروكربونية يصل مجموعها إلى ١٩٢ مليار دولار، مع زيادة تآكل الاحتياطات النقدية والديون الخارجية والتأثير على ميزانيات ٢٠٢٠ لهذه الدول. لا تزال جائحة كورونا تضرب العالم، ولا تزال تداعياتها تتطور يوماً بعد الآخر، وربما من الصعوبة تحديد مآلاتها. ولكن في ظل المعطيات الحالية، فإنها مستمرة في التأثير في النشاط الاقتصادي عموماً، وفي سوق النفط بوجه الخصوص. ويعد اتفاق أوبك بلس مدخلاً على الأقل لتثبيت أسعار النفط، مع عدم استطاعته - في الأرجح - العودة بالأسعار إلى ما قبل جائحة كورونا، لأن ذلك رهين بعودة الاستقرار العالمي، والخروج من حالة الركود التي سببتها الجائحة، مع احتمالات تجدد الخلافات النفطية، خصوصاً إذا استمر تضرر النفط الصخري الأمريكي، ولأن تخفيض الإنتاج إلى نسبة ١٠٪ لا يعني حل الأزمة كاملاً.

الحل، وذلك لأن تراجع الطلب تعدى نسبة ٣٠٪، والتخفيض الأولي يشمل ١٠٪. ومع استمرار الجائحة فإنه من المتوقع أن يزداد تراجع الطلب، وذلك سيؤدي إلى زيادة في هبوط السعر. وقد تعود الأزمة إلى بدايتها، ومن الصعوبة معرفة من سيكون الراجح أكثر في معركة حرب أسعار النفط، وخاصة بين الدول الثلاث (المملكة السعودية والولايات المتحدة وروسيا). وإن كانت تكلفة الإنتاج في المملكة السعودية أقل منها في الولايات المتحدة وروسيا، ولكن يبقى من سيصمد أكثر هو الراجح، خصوصاً مع استمرار تداعيات جائحة كورونا، وعدم قدرة نسبة ١٠٪ على حل الأزمة. وتحتاج روسيا إلى ما يقارب ٥٠ دولاراً للبرميل للحفاظ على ميزانيتها، نظراً لمحدودية الاقتراض نتيجة العقوبات المفروضة عليها، في حين تحتاج الولايات المتحدة إلى سعر أكثر من ٣٥ دولاراً للبرميل. ومن ثم فإن استمرار تدني الطلب وانخفاض الأسعار سيؤثر بشكل واضح على الشركات النفطية في الولايات المتحدة. أما دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فتحتاج إلى أسعار تتراوح ما بين ٦٠ و٨٥ دولاراً. وتحتاج نيجيريا إلى سعر ١٤٤ دولاراً لتحقيق توازن ميزانيتها لهذا العام. وتحتاج الدول غير الأعضاء في أوبك، مثل المكسيك وكازاخستان، إلى متوسط ٤٩ دولاراً و٥٨ دولاراً. إضافة إلى ذلك، ووفقاً لمعهد التمويل الدولي، فإنه من المتوقع أن تشهد بلدان الشرق الأوسط



أهم ملامح واقتصاديات مساهمات البنك

تأثراً بجائحة كورونا المستجد، ويأتي في أبرزها نشاطي السياحة وال الطيران. • يحتفظ القطاع بقاعدة ثابتة محلياً كأحد أكثر الأنشطة الاقتصادية نمواً، ويرجع ذلك إلى تعاضد فرص المشروعات التي طرحتها الدولة ضمن خطة التنمية العمرانية الشاملة، والتي ساهمت في إفتتاح فرص عمل قوية من خلال تنمية ١٤ مدينة جديدة، فضلاً عن تعظيم حجم الاستثمارات في البنية التحتية خلال الفترة الماضية، وما نتج عن ذلك من تعدد فرص العمل أمام الشركات.

• ويضم قطاع التشييد والبناء والتنمية العمرانية ما يقرب من ٣,٥ إلى ٤ ملايين عامل، ويلعب دوراً رئيسياً في تحريك نشاط مئات الصناعات التي تتشابك معه، وهو ما يوجه الدولة بفرض إجراءات لحماية القطاع في ظل أزمة تفشى وباء كورونا المستجد حالياً، حيث بادرت الدولة بالتوجيه بسرعة صرف المستحقات المالية للشركات، كما قام البنك المركزي مؤخراً بالإعلان عن ضم قطاع المقاولات لمبادرة الـ ١٠٠ مليار جنيه المخصصة لدعم قطاعي الصناعة والزراعة، بغرض إنقاذ القطاع من مخاطر التعثر.



• تتنوع استثمارات البنك في العديد من الأنشطة الاقتصادية والصناعات المختلفة، حيث تتوزع مساهمات البنك على عدد ١٣ قطاع (نشاط)، وبقيمة اجمالية في حدود ٢١ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠١٩. وفيما يلي نستعرض واحد من أهم القطاعات التي يساهم فيها البنك وهو قطاع التنمية العمرانية والتشييد والبناء :

قطاع التنمية العمرانية:

• نظرة عامة على القطاع محلياً

• يعتبر قطاع التشييد والبناء من القطاعات ذات التأثير الإستراتيجي اقتصادياً حيث ترتبط وتتأثر به أكثر من ٩٠ صناعة مثل صناعة الأسمت والحديد والجبس والبويات والسيراميك والصناعات الخشبية..... الخ كذلك يعتبر هذا القطاع من القطاعات كثيفة العمالة حيث يساهم بنسبة لا تقل عن ٨% من إجمالي العمالة في مصر .

• يحقق قطاع التنمية العمرانية والتشييد نسب نمو في الناتج القومي لمصر تقارب نحو ١٠% من إجمالي الناتج القومي، ومن المتوقع أن تتزايد نسب النمو حال استمرار الدولة في تدعيم الشركات العاملة وتيسير عمليات صرف المستحقات المالية ، فضلاً عن طرح مبادرات لإنقاذ العاملين به، وضح استثمارات جديدة تساهم في تعزيز فرص النمو.

• ومن المتوقع أن يتصدر هذا القطاع قائمة الأنشطة الاقتصادية الأكثر قدرة على المساهمة بنسب نمو كبيرة في الناتج القومي، وذلك بعد تراجع قوة عددا من الأنشطة الاقتصادية الهامة

• في البداية، عهدت شركة MNHD بتطوير ٤٥٠٠٠٠٠ متر مربع من الأراضي في مدينة نصر، كجزء من مهمتها الرئيسية فضلاً عن المناطق الأخرى المجاورة على مشارف القاهرة.

• في ديسمبر ٢٠٠٦، استحوذت شركة بلتون للاستثمار المباشر على ٣٠,٨٨٪ من MNHD من خلال عرض العطاء الفائق، وبناءً على ذلك أعيد تشكيل مجلس الإدارة في يناير ٢٠٠٧ بفريق جديد يجمع بين الخبرة الدولية مع المعرفة المحلية للتركيز على إطلاق إمكانات الشركة المصرفية والأرض الواسعة ويقود MNHD إلى عهد جديد.

• اليوم تقوم MNHD بشراء وبيع الأراضي وتقسيم الأراضي والتأجير، والتطوير العقاري، وتشديد المباني السكنية والتجارية والعقارات وإدارة الممتلكات، وكذلك توفير الخدمات المعمارية.

• تقدم شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات التي تهدف إلى تحقيق حلم تملك المنازل والقدرة على تحمل التكاليف، مع تصميم استثنائي ومزيج فريد من المدنية والحياة في الضواحي.

• شاركت MNHD لأكثر من خمسة عقود كمطور وطني في شراء وبيع الأراضي، تقسيم الأراضي والتأجير والتطوير العقاري وتشديد المباني السكنية والتجارية والعقارات وإدارة الممتلكات وتوفير الخدمات المعمارية والهندسية.

• وضعت MNHD غالبية تصميم منازل حي مدينة نصر، والعديد من المرافق الصناعية، وفي الآونة الأخيرة تركز MNHD على تنفيذ العديد من المشاريع التنموية في منطقة القاهرة الكبرى، حيث تهدف إلى خلق مزيجاً فريداً من العيش في المدن والضواحي من خلال مجتمعات متكاملة تقدم التصاميم الحضرية المعاصرة، والخطط الرئيسية

• مساهمات بنك الإستثمار في قطاع التنمية العمرانية والتشييد والبناء

• يمثل قطاع التنمية العمرانية والتشييد والبناء نسبة ٢٪ من اجمالي عدد الشركات المساهم فيها البنك ويبلغ عدد شركات هذا القطاع ٢ شركة تعملان في مجال التنمية العمرانية و هما شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير و شركة المستقبل للتنمية العمرانية ، والمدرج بالبورصة منهما شركة واحدة فقط وهى شركة مدينة نصر للاسكان والتعمير.

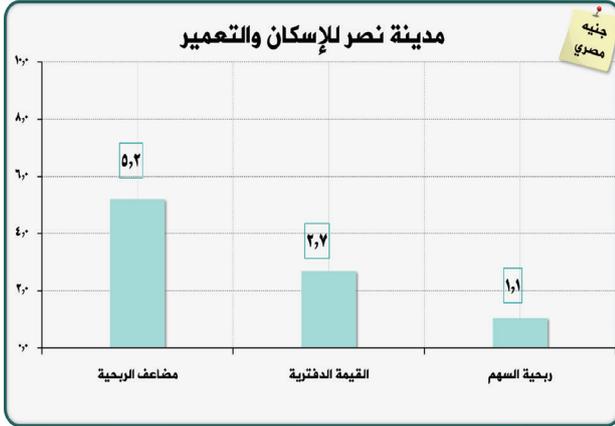
• بلغت قيمة الشركتين في ٢٠١٩/١٢/٣١ نحو ١٦٤٢,٨ مليون جنيه وبنسبة ٧,٩٪ من اجمالي مساهمات البنك وتبلغ نسبة مساهمة البنك ٣,٦٩٪ لشركة مدينة نصر.

• شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير (MNHD)

• شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير (MNHD) هي الشركة الرائدة في مجال التطوير العقاري في مصر، تأسست MNHD في عام ١٩٥٩ كشركة مساهمة عامة قبل أن عرضت في البورصة المصرية من خلال طرح عام أولي في عام ١٩٩٥.

• قامت شركة MNHD منذ نشأتها بتطوير المشاريع الضخمة لتلبية احتياجات الآلاف من المصريين متوسطي الدخل إلى جانب تركيب البنية التحتية والمرافق العامة.



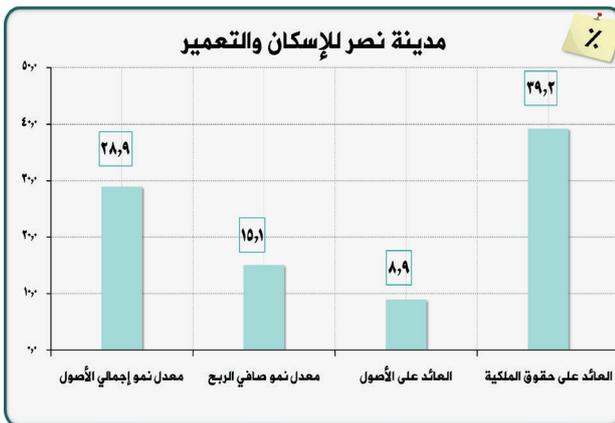


بلغت القيمة الدفترية للسهم ٢,٦٨ جنيه في حين بلغت القيمة الاسمية للسهم ١ جنيه وهو ما يدل على تحقيق الشركة لأرباح متتالية أثرت على القيمة الدفترية للسهم إيجاباً.

٢- مؤشرات الكفاءة:

الشركة	العائد على حقوق الملكية %	العائد على الأصول %	معدل نمو صافي الربح %	معدل نمو إجمالي الأصول %
مدينة نصر للإسكان والتعمير	٣٩.٢٣	٨.٩٢	١٥.٠٥	٢٨.٩٢

أظهرت كافة مؤشرات الشركة كفاءة الشركة في تحقيق معدلات عائد مرتفعة لكل جنيه مستثمر في حقوق الملكية وكذا معدل عائد مقبول للعائد على الأصول أما معدل نمو صافي الربح ومعدل نمو إجمالي الأصول فهما يبشران بنتائج إيجابية بنهاية العام بشرط ثبات نفس العوامل والظروف.



المبتكرة والهندسة المعمارية الملهمه، وتوفر المنتجات السكنية والتجارية والإدارية المتنوعة التي تجمع بين القدرة على تحمل التكاليف والمعايير العالية والجودة.

• تدير MNHD شركتين من الشركات التابعة من المساهمين الرئيسيين في التنمية الوطنية، وهما نصر للأعمال المدنية والنصر للمرافق.

• تأسست MNHD في ١٩٥٩/١/١ بموجب القرار الجمهوري رقم ٨١٥ لسنة ١٩٥٩، وتعمل الآن بموجب القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية.

• غرض الشركة هو مزاوله كافة الأنشطة المتعلقة بالتنمية العقارية للأراضي والمباني والمنشآت.

• هيكل الملكية:

هيكل رأس المال	
المساهم	%
شركة بي أي جي انفسمنت جروب ليمتد "بريطانيا"	١٩.٨٨
الشركة القابضة للتشييد والتعمير	١٥.١٩
شركة بي إيفستمنت القابضة للاستثمارات المالية	٧.٤٦
بنك مصر	٣.١٧
بنك الاستثمار القومي	٣.٦٩
شركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة	٣.٥٣
باقي المساهمين اكتاب عام	٤٧.٠٩
الإجمالي	١٠٠.٠

• وفيما يلي عرض لأهم النسب المالية للشركة للربع الاول من عام ٢٠٢٠.

١- مؤشرات الربحية:

الشركة	ربحية السهم	القيمة الدفترية	مضاعف الربحية
مدينة نصر للإسكان والتعمير	١.٠٥	٢.٦٨	٥.٢١



تنمية مصر رسالتنا

المؤشرات الاقتصادية ECONOMIC INDICATORS

للحصول على جميع مطبوعاتنا يرجى الاتصال
بالإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار

فريق البحث

investment.support@nib.gov.eg

- تصدر هذه النشرة دورياً عن الإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار بقطاع الاستثمار والموارد بنك الاستثمار القومي باللغة العربية لتوزيعها بالمجان داخل جمهورية مصر العربية على المهتمين بمتابعة التطورات الاقتصادية في البلاد.
- وتتحرى الإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار غاية الدقة في عرض المعلومات والأرقام التي تحتويها النشرة.
- ولا يعتبر بنك الاستثمار القومي مسؤولاً عن أي من التفسيرات أو الآراء الواردة بها ويسمح بنشر مقتطفات من هذه النشرة بشرط ذكر المصدر.



بنك الاستثمار القومي

NATIONAL INVESTMENT BANK

تنمية مصر رسالتنا

١٨ ش عبد المجيد الرمالى - باب اللوق - القاهرة

فاكس: ٢٧٩٢٢١٧٤

investment.support@nib.gov.eg